



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة - سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



التأمين التعاوني في التشريع والشرعية الإسلامية

مذكرة لنيل شهادة الماستر

التخصص : القانون الاقتصادي

تحت إشراف الأستاذ

أ. عمري رشيد

من إعداد الطالب :

مداح مدنان

لجنة المناقشة

رئيساً	الأستاذ : عثمانبي عبد الرحمن
عضوا مناقشا	الأستاذ : بودواية نور الدين
عضوا مناقشا	الأستاذة : سويلم فضيلة
مشرفاً	الأستاذ : عمري عبد الكريم

السنة الجامعية 2015/2014

تشكرات

الحمد لله الذي تفتتح بحمده كل رسالة ومقالة و صلاة وسلام على هادي من ضلالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

من ظلم وإجفافه أن إنسان و يتقدم في مسيرته وبحثية وازدياد وفهمه وتعمقه في اكتساب المعلومات صدقاً لقوله صلى الله عليه وسلم ((العلم إمام العمل والعمل تابعه)) .

ويقال في الأثر : ((من لم يشكر الناس لم يشكر الله)) .

وفي هذا المقام أتقدم بآيات الشكر والإمتنان لكل من ساعدني في هذه المذكرة من قريب أو بعيد .

وكذلك بالشكر الجزيل لفضيلة الأستاذ : عمري رشيد حفظه الله ورعاه وجعله ذخراً نافعا للأمة الجزائرية أولاً والعربية والإسلامية ثانياً .

وأشكر أخي أستاذ علي فراح الذي أمدني بعون كامل غير منقول أسأل الله أن يبارك له في عمره .

وكذلك بالشكر الجزيل لكل من مدير الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ومديرة فرع سلامة بولاية سعيدة .

الخططة

المقدمة

الفصل الأول : التصور النظري والتطبيقي للتأمين التعاوني في التشريع

المبحث الأول : مفهوم التأمين التعاوني .

المطلب الأول : تعريفه بالتأمين التعاوني .

المطلب الثاني : خصائص التأمين التعاوني

المطلب الثالث : عناصر عقد التأمين التعاوني .

المبحث الثاني : نشأته وتطوره في الجزائر

المطلب الأول : نشأة التأمين التعاوني

المطلب الثاني : تطور التأمين التعاوني في الجزائر

المطلب الثالث : تطبيقات التأمين التعاوني في التشريع الجزائري

الفصل الثاني : ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

المبحث الأول : مفهوم التأمين التعاوني المركب

المطلب الأول : تعريفه وخصائص التأمين التعاوني المركب.

المطلب الثاني : أركان عقد التأمين التعاوني المركب .

المطلب الثالث : أنواع التأمين التعاوني المركب .

المبحث الثاني : تطور التأمين التعاوني .

المطلب الأول : نشأة التأمين التعاوني

المطلب الثاني : مبادئ التأمين التعاوني

المطلب الثالث : تطبيقات التأمين التعاوني في ظل الشريعة الإسلامية

الخاتمة .

مقدمة عامة

مقدمة:

إن الاقتصاد الوطني يقوم على ثلاث دعائم رئيسية وهي النظام المصرفي ، ونظام الأسواق المالية ، ونظام التأمين ، " لذا اهتمت المنظومات القانونية على المستوى الدولي بوضع قواعد منظمة لمراحل عقد التأمين من جهة - الإبرام ، التنفيذ والإنهاء وللهيئات العاملة في هذا المجال من جهة أخرى - شركات وتعاونيات التأمين " ¹ ونظرا للأزمة المالية العالمية الأخيرة وتداعياتها على نظام التأمين وبصفة خاصة ، وذلك بشكل جلي على أكبر شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولذا اتجهت أنظار الدول الغربية قبل الدول الإسلامية إلى التأمين التعاوني أو ما يطلق عليه باسمه غير المشهور التأمين التكافلي لكي يقيهم من أي أزمات غير متوقعة والنتيجة تبني بديل أخلاقي يتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية بعد فشل النظام الرأسمالي كما هو بالنسبة للتأمين التكافلي وقد برزت هذه الصناعة لتوفر لأكثر من مليار ونصف مسلم منتجات تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ولذا نحاول إبتداءا من هذه الدراسة تعريف واقع التكافل لكشف نقاط القصور والجمود ومحاولة معالجتها لاستغلال نقاط القوة التي تتمتع بها هذه الصناعة . ²

أسباب اختيار الموضوع :

- قلة الدراسات التطبيقية حول واقع التأمين التعاوني بالجزائر .
- عدم إهتمام المشرع الجزائري للبعد الديني تماما في المعاملات المالية وذلك لشدة تأثيره بالنظام القانوني اللاتيني الجرمانى .

¹ - أ. براحلية بدر الدين ، التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 09 / 13 بين التجاري والتعاوني ، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التطبيقية ، جامعة سطيف ، سنة 2011 ، ص . 2 .

² - أ. مولاي خليل ، التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والأفاق ، الملتقى الدولي حول " الإقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل " ، تحريية ، سنة 2010 ، ص . 2 .

مقدمة عامة

- عدم المبالاة للدولة الجزائرية بالدور التنموي لهذا النوع من التأمين وأثاره على الاقتصاد الوطني .
- ازدياد النصوص القانونية المنظمة لهذا النوع من التأمين، ما عدا تلك التي صيغت في عهد الاشتراكي لشدة تأثيرها بالنظام الاشتراكي في حد ذاته.
- أهمية البحث:
- يعتبر دراسة واقعية لمعالم التأمين التعاوني باختلافه أنظمتها مؤسسة له: وذلك من خلال - نظام الاشتراكي وتطورات مؤسساته في الجزائر .
- مثل : التعاونيات أو التعااضيات في الجزائر .
- نظام التأميني لشركات التعاونية في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية .
- مثل : شركة البركة و الأمان والتي أصبحت شركة سلامة للتأمينات .
- مشكلة البحث:
- إن كثير من المستجدات التي برزت على نظام التأمين التعاوني، جعلت تحديد الأنظمة العربية تتأثر به وهو ما دفعها لتطويره وتحسينه وفق ما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.
- فما هي أسس التأمين التعاوني في التشريع والشريعة الإسلامية ؟
- فرضيات البحث :
- منظور التشريعي للتأمين التعاوني في الدول العربية والجزائر بصفة خاصة .
- رؤية الشرعية للتأمين التعاوني وتطبيقاتها العملية .
- منهجية البحث :
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي .

مقدمة عامة

هيكل الدراسة :

تحتوي هذه الدراسة على ما يلي :

- البناء النظري والتطبيقي للتأمين التعاوني في الفصل الأول .
- ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية في الفصل الثاني .

مقدمة الفصل الأول

إن التأمين نظام حديث العهد ، وقد عرفه أولا في البلدان الأوروبية وفي أواخر القرون الوسطى وأول مجال ظهر فيه النقل البحري ، وإن آثار المظاهر الأولى للتأمين كانت في إيطاليا حيث أرخت أقدم وثيقة تأمين في 22 أبريل 1329 ، وأول عقد تأمين بحري أبرم في سنة 1347 . ومع بداية القرن السادس عشر أخذت تصدر النصوص الخاصة بالتأمين فأتمم المشرع الفرنسي قواعد القانون البحري بكتاب خاص بالتأمين ثم أصبحت حركة التقنين في بلدان أوروبية أخرى حديثة ، وقبل الثورة الفرنسية أخذت تظهر شركات التي تعمل في مجال التأمين وبعد اتساع مجال التأمين كثيرا وركود أصحابه في الثورة الفرنسية ، إلا أنه أخذ يزداد أهمية وفاعلية مع ظهور القرن العشرين ، إلا أن المجمع الفقهي الإسلامي لسنة 1969 المنعقد بدمشق بأنه التأمين التجاري أو التقليدي يعتبر غير جائز شرعا لأنه من عقود الغرر ، وهو ما دعا للاعتماد على بديل آخر وهو ما يسمى بالتأمين التعاوني عند أصحاب القانون أو بنظام مثل نظام العاقلة عند فقهاء الشريعة الإسلامية .

وهذا ما سنعرفه في هذا الفصل من خلال مايلي :

- مفهوم التأمين التعاوني في المبحث الأول
- نشأته وتطوره في الجزائر في المبحث الثاني

المبحث الأول : مفهوم التأمين التعاوني :

إن التأمين بصفة عامة ينقسم إلى عدة أقسام ولكل قسم منه خصوصية يتميز بها عن القسم الأخر ، ومن بين هذه أقسام هو التأمين من حيث الجهة التي تقوم بدور المؤمن ، ومن بين أجزاءه هو التأمين التعاوني الذي هو محل دراستنا اليوم .
وسنتطرق في هذا المبحث ثلاث نقاط هامة وهي كالتالي :

- ✓ المطلب الأول الموسوم بالتعريف بالتأمين التعاوني .
- ✓ المطلب الثاني الموسوم بخصائص التأمين التعاوني .
- ✓ المطلب الثالث الموسوم بأركان وأطراف عقد التأمين التعاوني .

المطلب الأول : تعريف التأمين التعاوني :

في هذه السطور التالية سنتعرض لتعريف التأمين التعاوني من خلال ما جاء في اللغة ثم تعريف اصطلاحى و تعاريفه القانونية والفقهية .

أولاً : تعريف اللغوي :

التأمين لغة : من الأمن أو تحقيق الأمان وتدل على طمأنينة النفس وزوال الخوف .
وأصل الاشتقاق اللغوي : هو أمن ، أماناً و أمانة أى اطمأن ولم يخف ، وبيت أمن : أى ذو أمن³ ، وقد ورد هذا اللفظ ومشتقاته في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ومنها :
وهو ما ورد في آية 125 من سورة البقرة بـ : ((وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا))
وما ورد أيضا في آية 154 من سورة آل عمران بـ : ((ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنًا
نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُم))
وما ورد كذلك في آية 35 من سورة إبراهيم بـ : ((رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا))⁴
كما ورد في السنة المطهرة في حديث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم ،
والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب " رواه ابن ماجه⁵ .

ثانياً : تعريف اصطلاحى :

لقد وردت عدة تعاريف اصطلاحية للتأمين التعاوني منها مايلي :

³ - د . أحمد سالم ملح ، التأمين الإسلامى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع - الأردن ، الطبعة الأولى - 2012 ، ص . 18 .

⁴ - القرآن الكريم .

⁵ - د . محمد سعدو الجرف ، التأمين التعاوني (الأحكام والضوابط الشرعية) ، ورقة مقدمة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامى الدولى ، الدورة العشرين ، المنعقد بالجزائر ، ص . 3 .

- 1- عرفها الدكتور سالم ملحم بأنه هو " عقد تأمين جماعي يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال لفصد التضامن والتعاون مع بقية المشتركين بتعويض المتضررين منهم على أساس التبرع ، تتولى إدارة العمليات التأمينية فيه شركة متخصصة بالتأمين بصفة وكيل لأجر معلوم " ⁶
 - 2- و لقد وردت عدة مصطلحات للتأمين التعاوني فهناك من سماه بالتأمين التبادلي و هناك مسميات أخرى كالتأمين الإسلامي و التأمين التكافلي فمسمى التأمين التعاوني أو التبادلي فهو مصطلح قانوني تحريبي للدلالة على هذا النوع من التأمين في ظل أنظمة لا تراعي في استثمار الأموال وفق الشريعة الإسلامية .⁷
 - 3- أما مسمى التأمين الإسلامي فقد أكتسب التسمية من الحكم الشرعي كبدل لتأمين التجاري المحرم .
 - 4- أما التأمين التكافلي فهو مسمى مستوحى من أمرين هما :
 - أ- من الحديث النبوي الشريف للمصطفى صلى الله عليه و سلم القائل بـ : " أنا و كافل اليتيم هكذا و أشار بالسبابة و الوسطى و فرج بينهما " - رواه البخاري -
 - ب- و كذلك لأن هذا النوع من التأمين يعمل في أنظمة تراعي استثمار الأموال وفق أحكام الشريعة الإسلامية ⁸
- و تعتبر هذه المصطلحات السالفة ذكرها هي الأكثر رواجاً و استعمالاً و منها التأمين التعاوني .
- ثالثاً : التعريف القانوني و الفقهي :
- و سنبرز البناء النظري من خلال التعريف التي أوردتها التشريعات المختلفة ثم التعاريف الفقهية الأخرى .

⁶ د. أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق ، ص. 20 . 21

⁷⁻⁶ د ، ندى زهير الفيل ، التأمين التكافلي ... تأمين تعويضي أو الجزائي ، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني و العشرين بعنوان الجوانب القانونية للتأمين و الاتجاهات المعاصرة ، 13-14 ماي 2014 ، كلية القانون - جامعة الامارات العربية المتحدة ، ص . 10 .

- أ- التعريفات التي أوردتها بعض التشريعات العربية :
- 1- و قد عرفه النظام السعودي بالألحقة التنفيذية لنظام مراقبة الشركات التأمين التعاوني السعودي : بأنه هو تحويل أعباء المخاطر من المؤمن لهم إلى المؤمن و تعويض من يتعرض منهم للضرر أو الخسارة من قبل المؤمن⁹
- 2- أما المادة الرابعة من القانون السوداني -قانون التأمين و التكافل السوداني لعام 2002 - بأنه : " عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم بأن يؤدي إلى المؤمن له أو للمستفيد مبلغاً من المال أو أي عوض في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده ، أو تحقق الخطر المبين في العقد ، و ذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن ، على وجه التبذرع لمقابلة التزامات المؤمن " ¹⁰
- 3- و لقد عرفه المشرع الإماراتي في المادة الأولى من قرار رئيس هيئة التأمين رقم 4 العام 2010 ، بأنه هو " تنظيم تعاقدى جماعى يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين في مواجهة أخطار معينة ، حيث يقوم كل منهم بدفع اشتراك معين يؤدي إلى تكوين حساب يسمى حساب المشتركين يتم من خلاله دفع التعويض المستحق لمن يتحقق الخطر بالنسبة إليه و تقوم شركة التأمين التكافلي بإدارة هذا الحساب و استثمار الأموال المجتمعة فيه مقابل مكافأة معينة " ¹¹
- 4- القانون السوري : لقد عرفه المشرع السوري في المادة الأولى من المرسوم التشريعي السوري ، رقم 43 ، بأن التأمين هو : تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن ، مقابل قسط التأمين ، و التزام المؤمن بتعويض الضرر و الخسارة للمؤمن له . " و تعني كلمة تأمين جميع المرادفات لها ، كما تعني إعادة التأمين فيما لا يتعارض مع طبيعتها .

9- د. محمد سعدو الجرف ، المرجع السابق ، ص.9.

10 - د. حامد حسن محمد ، التأمين التعاوني "أحكام و ضوابط الشرعية" ، ورقة مقدمة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي "الدورة العشرين، الجزائر ، ص . 04 .

11 - د. محمد سعدو الجرف ، المرجع السابق ، ص .10.

و كان هذا التعريف عاما لا يحمل أي معنى للتأمين التعاوني أو التأمين التكافلي ، إلا أن المشرع السوري أشار في نص المادة الثالثة الفقرة أ من نفس المرسوم ب : " تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي على جميع أنشطة التأمين و إعادة التأمين التي تمارس داخل الجمهورية العربية السورية " .

ليشمل بذلك تأمين التعاوني حسب بعض الفقهاء لمصطلح " جميع أنشطة التأمين " ¹²

5- القانون الأردني : لقد عرفه المشرع الأردني التأمين التكافلي في المادة الثانية الفقرة

ب من تعليمات تنظيم التأمين التكافلي لسنة 2011 بموجب القانون رقم 33 المعدل من تنظيم أعمال التأمين لسنة 1999 بأنه " هو تنظيم تعاقدى يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من الأشخاص يسمون المشتركين ، يتعرضون لخطر واحد أو أخطار معينة ، و ذلك من خلال توافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم ، بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع هذه الأخطار ، و ذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى بالاشتراك ، و تقوم شركات التأمين التكافلي بإدارة عمليات التأمينية التكافلية ، و استثمار أموال صندوق حملة الوثائق مقابل ؟ جر معلوم ، باعتبارها وكلاء ، أو حصة معلومة باعتبارها مضاربا أو كلاهما معا و ذلك لما يتفق و أحكام هذه التعليمات ، و أحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها . " ¹³

ب- التعريفات الفقهية : و هناك العديد من التعريفات الفقهية التي أوردتها رجال القانون و الخبراء و الهيئات الخاصة بشأن التأمين التكافلي و سنبرز أهم التعريفات و هي كالتالي :

^{11, 12} د. محمد سعدو الجرفه ، المرجع السابق ص 9.

* يذكر أن كل من التشريع المصري والجزائري لم يقدم تعريفًا بخصوص التأمين التعاوني وإنما احتفيا بإشارة إلى كيفية إنشاء شركات وكيفية عملها وخاصة المشرع الجزائري في مرسوم 09 - 13 .

- 1- و يذهب الأستاذ السنهوري : " في وصفه للتأمين التكافلي بقوله : " و ما هو ليس إلا تعاوناً منظماً تنظيمياً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أضرار جسيمة تحقيق بمن نزل الخطر به منهم لولا هذا القانون"¹⁴
- 2- و يطلق عليه أحمد شرف الدين بتأمين الاكتتاب و يقول بأنه : " اتفاق تعاوني بين مجموعة من الأفراد تتعرض لخطر معين كخطر السرقة أو خطر الحريق على تغطية ذلك الخطر و أداء مبلغ معين إذا تحقق بالنسبة لأي منهم ، فكل عضو من المساهمين يعد مؤمن و مؤمن له في آن واحد ، إذ يندم الوسيط و تحقيق الربح في هذا النمط من التأمين "¹⁵
- 3- و يرى الدكتور عبد الستار أبو نحة بأنه : " قيام مجموعة من الأشخاص بالاشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم بدفع تعويض مناسب للمتضرر ، من خلال ما يتبرعون به من أقساط ."¹⁶
- 4- و عرفه الدكتور مصطفى الزرقا بأنه : " تحويل الأضرار التي يقدرها الله تعالى عن الفرد المستأمن الذي قد يكون عاجزاً عن احتمالها إلى ساحة الجماعة لتخفيف وطأتها على الجماعة حتى تنتهي إلى درجة ضئيلة جداً بحيث لا يحس بها أحد منهم ، فهو ضمان لترميم آثار الأضرار التي تحدث و وقعت "¹⁷

¹⁴ د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الثامن ، المجلد الثاني ، ط 3 ، منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت لبنان ، سنة 2000 ، ص . 1087 . "المماشى -1"

¹⁵ د. أحمد شرف الدين ، أحكام التأمين في القانون و القضاء ، بدون ط ، الكويت ، 1983 ، ص . 30.

¹⁶ د. عبد الستار أبو نحة ، أوفو بالعقود ، بيت التمويل الكويتي ، سنة 1993 ، ص . 89 .

¹⁷ د مصطفى الزرقا ، نظام التأمين - حقيقته و الرأي الشرعي فيه ، ط 4 ، مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان ، 1994 ، ص . 42 .

5- و يذهب بعض الفقهاء المصريين إلى أن التأمين التكافلي هو : قوامه صندوق تعويض تنشأه مجموعة من الأشخاص المعرضين لأخطار متشابهة و يتخذى عن طريق الاشتراكات السنوية التي تفرض على كل منهم و تنحصر مهمته في تعويض أي ضرر يلحق بأحدهم نتيجة لتحقق الخطر أي أن كل عضو من أعضاء الصندوق يعتبر مؤمنا و مؤمنا له في الوقت ذاته " 18 .

6- أما الدكتور أوكان أوجار وهو أحد الخبراء العاملين في مجال التأمين التكافلي بتركيا فيقول : " أن التأمين التكافلي يستند إلى اجتماع المشتركين على أسس التعاون المتبادل والمشاركة الطوعية - التبرع - فالمشتركين يشكلون اعتماد مالي متراكم مع مبالغ الأقساط التي سددوها لأجل خطر محتمل ، وفي حالة وقوعه فإن الاعتماد المالي يؤمن للمتضرر المشترك رأس مال يعينه على تلافي أضراره ، وفي حالة عدم كفاية مقدار الاعتماد المالي تؤخذ مبالغ إضافية من المشتركين ، و إذا تبين بعد تغطية الخطر وجود فائض مالي فإنه يعاد إلى المشتركين " 19 .

- وبعد أن استعرضنا كل تعريفات القانونية والفقهية نستنتج بعد التحليل والدراسة الحقائق التالية :

- أ- أنه لا بد لعقد التأمين التعاوني من طرفين هما :
- المؤمن له : سواء كان فرد أو مؤسسة وهو طالب التأمين .
- المؤمن : وهم المشتركون في التأمين التعاوني .

18 ، 17 - د. ندى زهير الفيل ، المرجع السابق ، ص 14 .

بـ - أن موضوع العقد هو التزام جميع المشتركين بتحمل تبعات الأخطار المؤمن منھا حال تحقيقھا على أساس التبرع ، هذا التبرع هو ليس كالمسبة بل تبرع إلزامي منظم .²⁰

جـ - أن التعويض الذي يدفع للمتضرر من المشتركين ليس مقابل ما دفعه من أقساط ، ولكنه تبرع إلزامي تقتضيه طبيعة التأمين التعاوني ويقدمه بقية المشتركين لفرد أو عضو منهم ولذلك سمي تأميننا تعاونيا .²¹

²⁰ - د أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق ، ص ، 19 ، 20 .

²¹ - بعض الفقهاء أعطوه تسمية أخرى غير التسميات متداولة وهي المعاوضة : " أي معاوضة المشتركين " للمؤمن له من الخطر المحقق ضده وذلك بدفع قسط التأمين .

المطلب الثاني : خصائص التأمين التعاوني :

على ضوء ما تقدم في المطلب السابق من تعريفات لهذا النوع من التأمين فيمكن إجمال خصائصه بمايلي :

1 - فبالنسبة للدكتورة نعام محمد مختار قالت بأنه يمكن إجمال خصائص التأمين كالتالي :

- إن التأمين الإسلامي يتميز بـ :

أولاً : عقد التأمين الإسلامي عقد تبرع : يعتبر هذا العقد من عقود التبرع ، لأن ما يدفعه المؤمن له من الاشتراكات يتبرع به لمن يصيبه ضرر من بقية المؤمن له ، فالمشترك لا يقصد بعقد التأمين ربحاً أو تجارة ، فالتبرع بقيمة الاشتراك هو أساس مشروعية التأمين التعاوني أو (إسلامي) وبموجبه تظهر لنا روح التعاون والتضامن بين المؤمن لهم في تحمل الخسائر والأضرار الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه .²²

ثانياً : جمع المشترك لصفتي المؤمن والمؤمن له :

يرى بعض أن المؤمن له هو المؤمن في ذات الوقت إلا أن الأمر خلافه ذلك في الواقع العملي حيث أن ما عليه العمل في شركات التأمين الإسلامية على خلاف ذلك ، فشركات التأمين تتكون من المؤمن وهم المؤسسون وأصحاب رأس المال في الشركة في جانب ، والمشركون وحملة الوثائق في جانب آخر وهذا هو المعمول به في العديد من التشريعات العربية ، ومثلاً أول تشريع نظم هذا النوع من التأمين هو التشريع السوداني ، وذلك بأن تكون شركات التأمين التعاونية على شكل شركة مساهمة .²³

ثالثاً : قابلية الاشتراك للتغيير : والمقصود بقابلية الاشتراك للتغيير أن قيمة الاشتراك أو القسط لا تكون قيمة محددة ، ثابتة ومعلومة للمشارك منذ لحظة إبرام العقد ، فقيمة الاشتراك منذ لحظة إبرام العقد ، فقيمة الاشتراك تكون عرضة للتعديل بالزيادة ، ويتحقق هذا في حالة حدوث مجز

20 - د. نعام محمد مختار ، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي ، المصنوع الجامعي الحديث - الإسكندرية (مصر) ، سنة 2005 ، ص . 247 .

21 ، 22 - د . نعام محمد مختار ، المرجع السابق ، ص . 248 - 250 .

* - الفائض في التأمين التعاوني : يذكر أن الفقهاء وبعض الخبراء القانون شددوا على التوزيع الفائض التأميني الباقي على المشتركين بعد انتهاء سنة المؤمن عليهما لكن البعض الآخر رأى بأن يمكن احتفاظ بها كاحتياطي خاص بالصندوق مع منع المشتركين امتيازات كتحفيض بسيط من قيمة الاشتراك القادم وغيرها من الامتيازات الأخرى .

في الوفاء بقيمة المطالبات ، بحيث تكون قيمة المطالبات أكبر من مجموعة قيمة الاشتراكات التي تم سدادها فعلا ، ففي هذه حالة يلزمهم تغطية العجز بزيادة قيمة اشتراكات .

رابعا : عدم اشتراط وجود رأس مال للهيئة عند إنشائها :

ويشترط في التأمين التعاوني وجود رأس مال للهيئة التي تزاوُل هذا النوع من التأمين عند إنشائها ، وتعتبر هذه الخاصية نتيجة لوجود خاصية إتحاد صفة المؤمن والمؤمن له ، وذلك أن اندماج

صفة المؤمن وصفة المؤمن له في شخص المشترك يؤدي إلى تكوين رأس مال الهيئة من الاشتراكات التي تحصل من المشتركين عند إنشاء الهيئة ، على خلاف الحال في شركات التأمين ، حيث يشترط وجود رأس المال قبل إنشاء الشركة .

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن عدم اشتراط وجود رأس المال للهيئة عند إنشائها ، يعود لوجود خاصية قابلية الاشتراك للتغيير ، وذلك أن المشترك يكون ملزما بتغطية العجز إذا حدث ورد الفائض إليه إذا وجد أو وضع هذا الفائض كاحتياطي ، يمكن الهيئة من مواجهة أي عجز ، فكل هذا يمكن أن يقوم مقام رأس المال .²⁴

خامسا : توزيع الفائض على المشتركين :

ويقصد بالفائض في التأمين التعاوني * : هو فرق بين جملة اشتراكات محصلة وبين قيمة مطالبات المستحقة ، فالفائض في التأمين التعاوني يختلف عن الربح في التأمين التجاري حيث يكون هذا الربح حقا للمؤسسين ، أما الفائض في التأمين التعاوني فإنه يكون حقا للمشاركين ، ومبدأ توزيع الفائض على المشتركين يقابله التزامه بدفع اشتراكات إضافية في حالة حدوث عجز في سداد المطالبات المستحقة .

ولا تلزم هيئات التأمين بتوزيع الفائض على المشتركين ، إذ يجوز لها حسب لوائحها ونظامها الأساسي أن تقرر وضع الفائض كله أو نسبة منه ، كاحتياطي لمقابلة أي عجز يطرأ عن زيادة غير متوقعة الحدود الأخطار المؤمن منها .²⁵

2- خصائص التأمين التعاوني البسيط * : لقد تم تسمية هذا النوع بتأمين التعاوني البسيط ويزعم هذا الرأي الدكتور احمد سالم ملحم بقوله أن هذا النوع من التأمين ويشتمل على خمس خصائص مستنبطة من ما تقدم من تعريفات السابقة وهي :

²⁵ - د. نعمان محمد مختار ، المرجع السابق ، ص . 252 .

- أ- أنه عقد من عقود التراضي لابد فيه من الإيجاب والقبول وكل مشترك فيه يجمع بين صفتين : المؤمن لغيره والمؤمن له ، فهو المؤمن لغيره من خلال ماله الذي ساهم بدفعه بسبب اشتراكه في التأمين ، فالمال الذي يدفعه منه التعويض له فيه صفة الشريك والمساهم .
- وهو مؤمن له لأنه باشتراكه بالتأمين أخذ صفة المستفيد فآكتسب بذلك حق الحصول على التعويض عن الخسارة التي تلحق به إذا ما ألم به الخطر المؤمن منه .
- ب- إن الذي يتولى إدارة التأمين التعاوني بهذه الصورة هم المؤمنون أنفسهم وليس هيئة مستقلة عنهم .²⁶
- ج- إنه عقد تبرع من نوع خاص ونوع من أنواع التكافل : فالتأمين التعاوني هذا لا يهدف لتحقيق الربح للمشاركين فيه ، والغاية منه هي التعاون فيما بين المشاركين لترميم آثار المخاطر التي تلحق بهم فالغاية الربحية ليست مقصودة منه لا أمانة ولا تبعاً
- د- إن أقساط التأمين التي يدفعها المشاركون فيه تبقى ملكاً لهم فمنها تدفع التعويضات للمتضررين ، وما يزيد من رصيد تلك الأقساط عما يدفع من تعويضات الأضرار يعاد إلى المشاركين (المستأمنين) .
- ح- إنه قليل التطبيق في الحياة العملية ، لأن الأخطار التي تغطيها محدودة تتعرض لها فئات محدودة كأهل حرفة أو سوق .²⁷
- 3- خصائص أخرى يراها فقهاء القانون : يرى بعض الفقهاء القانونيين المتخصصين أن التأمين التعاوني ينفرد بخصائص أربع تميزه عن غيره من أنواع التأمين الأخرى وأهمها:
- اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو : وهذه من أهم الخصائص التي يميز بها التأمين التكافلي عن غيره ، حيث إن أعضاء هذا التأمين يتبادلون فيما بينهم ، إذ يؤمن بعضهم بعضاً

²⁶ - د. أحمد سالم ملحم ، التأمين الإسلامي ، الطبعة الأولى ، سنة 2002 ، دار الإعلام - الأردن ، ص . 63 .

* - التأمين التعاوني البسيط : لقد أقر هذه التسمية د. احمد سالم ملحم لأنه يرى أن التأمين التعاوني بنوعين البسيط والمركب .

- د. أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 64 .²⁷

فهم يجمعون بين صفتين في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم ، وهذا اجتماع لصفة يجعل الغبن والاستغلال منتقيا لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدفعها .²⁸

- انعدام عنصر الربح : ينحصر الهدف في التأمين التعاوني في التأمين التعاوني في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة ، وبمعنى آخر لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين ، حيث يدفع المشتركون اشتراك التأمين بنية التبرع وليس بنية تحقيق أرباح وذلك لدرء آثار المخاطر التي قد تحدث ، وبناء عليه يتحدد اشتراك التأمين لدى هذه الهيئات على أساس ذلك المبلغ الكافي لتغطية النفقات الخاصة بالحماية التأمينية المقدمة ، وتحقيق أي فائض يعد دليلا على أن الاشتراك الذي يتم تحصيله كان أكثر مما يجب تقاضيه مما يستتبع (رد هذه الزيادة إلى الأعضاء) .

- عدم الحاجة إلى وجود رأس المال : لما كانت طبيعة مشروعات التأمين التكافلي تتطلب وجود عدد كبير من الأعضاء لمقابلة خطر معين يتم فيه الاتفاق على توزيع الخسارة التي تحمل بأي منهم عليهم جميعا ، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس مال .

- توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة : تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان .²⁹

²⁸ - أ. بملولي فيصل و أ. خويلد عفاف ، التأمين التعاوني كبديل لتأمين التجاري في الجزائر ، مداخلة بملتقى الدولي السابع حول " الصناعات التأمينية واقع وآفاق ، جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف ، الجزائر ، 2012 ، ص . 5 .

* - يذكر أن أغلب تعريجات قد تناولت خصائص محددة على سبيل الحصر لا على سبيل المثال ، فمنهم من رآها أربع ومنها من رآها أكثر من ذلك ومنهم من حصرها في اثنتان كالدكتور حسين حامد الذي رأى بأنه عقد معاوضة وهذه التكافل فقط .

وهناك من يراها في ثلاث فقط كالدكتور سليمان بن درويح العازمي وهي :

- اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو في التأمين .

- تضامن الأعضاء في تغطية المخاطر .

- تغير قيمة الاشتراك .

المطلب الثالث : عناصر عقد التأمين التعاوني :

يرى عديد من الفقهاء القانون والباحثين أن لعقد التأمين التعاوني بصورته الأولى (البسيط) أربع أركان منها:

- 1- المستأمن: وهو الطرف المؤمن له سواء كان شخصا أو جهة .
- 2- الخطر المؤمن منه : هو الحادث الاحتمالي المستقبلي ، لأنه قد يقع وقد لا يقع ، دون أن يكون وقوعه أو عدم وقوعه متوقفا على إرادة احد المتعاقدين (المستأمن والشركة) بل إن ذلك كله موكول للقدر ، كغرق البضاعة المؤمن عليها أو حريق المنزل المؤمن عليه ، فقد يكون وقد لا يكون³⁰ .
- 3- قسط التأمين : هو محل التزام المستأمن ويقصد به المبلغ المالي الذي يدفعه المستأمن لصندوق التأمين التعاوني بمقتضى عقد التأمين . ويتم تحديد مقدار قسط التأمين بالاتفاق بين الشركة والمستأمن ، وأهم العوامل المؤثرة في تحديد مقدار قسط التأمين : مبلغ التأمين ، والخطر المؤمن منه ، ومدة التأمين . فشركات التأمين التعاوني تحدد قيمة القسط على أساس مبلغ التأمين المتفق عليه بحيث يزيد القسط بزيادة هذا المبلغ وينقص بنقصه . وهي من جهة أخرى تحدد قسط التأمين على أساس الخطر المؤمن منه وتعدد أوجهه فكلما زاد الخطر ارتفع القسط ، وتأخذ في الاعتبار أيضا مدة التأمين . والأصل في القسط أن يكون مبلغا ماليا يستحق عند إبرام عقد التأمين ، وهذا ما يجري عليه العمل في شركات التأمين الإسلامية .³¹

- 4- مبلغ التأمين : وهو محل التزام شركة التأمين نيابة عن المستأمنين ويمثل الحد الأقصى لمسؤولية الشركة في حالة تحقق الخطر المؤمن منه ، فتتعهد الشركة بمقتضى عقد التأمين التعاوني بأن تدفع للمستأمن أو للمستفيد الذي يعينه نيابة عن المستأمنين ، يكون تارة دينا احتماليا وتارة دينا مضافا إلى أجل غير معين .

³⁰ 29 - د. أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (1) ، ص . 24 .

فإذا كان الخطر المؤمن منه غير محقق كان مبلغ التأمين ديناً احتمالياً كما في التأمين من الأضرار بشقيه : التأمين على الأشياء والتأمين من مسؤولية فإن الخطر المؤمن منه غير محقق الوقوع .

وأما إذا كان الخطر المؤمن منه محقق الوقوع في المستقبل ولكن وقت وقوعه غير معروف فيكون مبلغ التأمين ديناً مضافاً إلى أجل معين كما في تأمين التكافل الاجتماعي المعروف في التأمين التجاري بالتأمين على الحياة.

ففي هذه الحالة يكون الخطر المؤمن منه أمراً محقق الوقوع ولكن لا يعرف وقت وقوعه فيكون مبلغ التأمين ديناً في ذمة الشركة إلى أجل غير معين . وفيما يتعلق بمقدار مبلغ التأمين فإن الشركة تلتزم بدفع ما وقع عليه الاتفاق بينهما وبين المستأمن في عقد التأمين مع مراعاة التقييد بأنظمة وقوانين التأمين الخاصة والمعمول بها في البلد الذي تعمل به الشركة .³²

³² - د. أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (1) ، ص . 25.

المبحث الثاني : نشأة وتطور التأمين التعاوني في الجزائر :

قبل أن نتحدث عن نشأة وتطور التأمين التعاوني بصفة عامة سنتطرق أولاً لمراسل تطور التأمين في الجزائر ثم نشأة التأمين التعاوني في المطلب الأول وتطوره في الجزائر كمطلب الثاني ، وأما بالنسبة للمطلب الثالث سنتعرض لتطبيقاته في الجزائر .

أولاً : مراحل تطور التأمين بالجزائر :

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر إلى ثلاثة مراحل وهي :

1- المرحلة الأولى : مرحلة الرقابة على الشركات الأجنبية :

وذلك بصور قانون رقم 36-201 المؤرخ في 8/6/1963 المتعلق بفرض التزامات وضمانات على الشركة الأجنبية في مجال التأمين في الجزائر ، وفيها كانت أطلب الشركات العاملة في مختلف مجالات التأمين شركات فرنسية أو فروع لشركات يوجد مقرها الرئيسي بفرنسا ، فلجأت الدولة الجزائرية الحديثة العهد باستقلال آنذاك إلى فرض رقابة على عمل هذه الشركات التي يصل عددها إلى 270 شركة بموجب هذا القانون إضافة إلى إنشاء بعض الشركات الجزائرية مثل الشركة الجزائرية للتأمين (Saa) التي أنشأت بتاريخ 12/12/1963 على شكل شركة مختلطة جزائرية مصرية في بداية الأمر وعرفت عدة تعديلات في قوانينها الأساسية وأصبحت تدعى الآن الشركة الوطنية للتأمين وكذلك الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (Caar) سنة 1963 بموجب أمر 197/63 .³³

2- المرحلة الثانية : مرحلة احتكار الدولة للتأمين وإعادة التأمين وقد شنت بصور الأمر رقم 66-127 الصادر في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين في الجزائر .

ويعتبر هذا الأمر منطقياً في ظل سياسة الاشتراكية التي كانت تتبناها الدولة في تلك الفترة وتميزت هذه المرحلة بالنص على إنشاء أو تطوير الشركات الموجودة بحيث تنفرد بأعمال التأمين وإعادة التأمين بالجزائر فتم تأكيد على إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين بموجب الأمر رقم 16-129 بتاريخ 27 ماي 1996 وتم توسيع نشاط شركة (لاكار) الصندوق الجزائري

33 - أ. مصباح علي ، محاضرات في قانون التأمين ، مطبوعة لفرع قانون العلاقات الدولية ، السنة الثانية ، جامعة التكوين المتواصل - قسنطينة ، سنة 2002 - 2003 ، ص . 4 .

للتأمين وإعادة التأمين ليشمل جميع عمليات التأمين وذلك بموجب القرار الصادر 26 فيفري 1969 وتم تعديل قانونه الأساسي فيما بعد سنة 1985 ليصبح اسمه الشركة الجزائرية للتأمين .

بتاريخ 1973/10/01 أنشأت الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) وأوكل إليها المخاطر التي يمكن أن تتخلى عنها الشركات الوطنية بحيث تقوم هذه الشركة بتأمين تلك المخاطر لدى شركات أجنبية قادرة على ضمانها . وأنشأت كذلك فيما بعد الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم رقم 82/85 وقد تميزت هذه الفترة أيضا بصدور 15/74 لسنة 1974 والذي جعل التأمين على السيارات إجباريا ، كما نظم التعويض عن الأضرار الجسمانية الناجمة عن حوادث المرور ثم قانون التأمينات المؤرخ في 9 أوت 1980 الذي أكد بدوره على احتكار الدولة لعمليات التأمين في مادته الأولى .³⁴

3- المرحلة الحالية : ابتداء من سنة 1995 ألغى نظام الاحتكار وفتح المجال أمام الخواص للخوض في هذا النشاط فظهرت شركة خاصة للتأمين مثل شركة البركة والجزائرية للتأمين وتروسس الجزائر التأمين ، ورغم أن التأمين على السيارات بمختلف أنواعها لا يزال إجباريا فإن شركات القطاع العام لم تعد تحتكر عمليات التأمين كالمسابق .³⁵

وما دام قد عرفنا نبذة عن منظومة التأمين في الجزائر ، فكيف ومتى نشأ التأمين التعاوني ؟

المطلب الأول : نشأة التأمين التعاوني :

إن التأمين التعاوني بصورته البسيطة وعلى النحو المشار إليه أنها قديم في البشرية، وقد دعت إليه الحاجة كصورة من صور التعاون على الخير، وهو أقدم أنواع التأمين على الإطلاق، وهو أقرب أنواع التأمين لفكرة التعاون.

وذكرت الدراسات الخاصة بالتأمين أن أقدم صورة له كانت قد ظهرت في القرن العاشر قبل الميلاد حيث أول نظام يتعلق بالخسارة العامة في رودس عام 916 قبل

34 - مخيي خيرة ، شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي (بين النظرية والتطبيق) ، مذكرة لنيل الماستر في علوم اقتصادية ، جامعة سعيدة ، سنة 2013 ، ص . 40 ، 41 .

الميلاد ، وقضى بتوزيع الضرر الناشئ عن إلقاء جزء من شحنة السفينة في البحر لتخفيف حمولتها على أصحاب البضائع المشحونة في تلك السفينة .³⁶

ومن أقدم صور التأمين التعاوني أيضا ما ظهر في الصين قبل حوالي خمسة آلاف سنة عندما اتفق عدد من الأسر الذين كانوا يعيشون في بيوت عائمة على ربط بيوتهم ومتاجرهم الملتصقة بها حتى إذا تعرض أحدها إلى الغرق تقاسموا خسائره.

كما في روما القديمة بعض الجمعيات التي تعمل على مساعدة أسر أعضائها العسكريين عند وفاة العضو منهم ومداهم بالمال اللازم وتقديم معاش لمن يبقى حيا وذلك في مقابل اشتراك يؤديه كل عضو في الجمعية .³⁷

ثم انتقلت فكرة التأمين إلى الفينيقيين ومن بعدهم إلى اللومبارديين شمال إيطاليا حيث أنشأت جمعيات يشترك في تمويلها التجار أصحاب البضائع لتخفيف الخسائر التي قد يتعرض لها أي صاحب بضاعة منهم أثناء نقلها بحرا .

ومن أقدم صور التأمين التعاوني عند العرب قبل الإسلام ما ذكره ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر صورة من صوره المتعددة ففي رحلتي الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة (أي يهلك أو يموت) من أرباح التجارة الناتجة عن الرحلة وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا بنسبة ما حققه من أرباح أو بنسبة رأسماله في الرحلة حسب الأحوال ، كما كانوا يتفقون أيضا على تعويض من تبور تجارته (أي تكسد أو تهلك) منهم نتيجة نفوق جملة بطريقة السابقة نفسها .³⁸

ومن صور التأمين التعاوني القديمة أيضا ما كانت تفعله مجموعات التجار الذين كانوا يستوردون أو يصدرون من وراء البحار حيث كانوا يتفقون فيما بينهم على إنشاء جمعية تعاونية أو عقد اتفاقية يترتب عليها أن يقوم الأعضاء بتعويض من تصيبه خسارة أو نقص في رأسماله . وقد دفعهم على ذلك ما كانوا يتعرضون إليه من الأخطار التي قد تصيب رؤوس أموالهم ودخولهم في أي مرحلة من مراحل انتقال سلعهم .

36 ، 37 - د أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 59 ، 60 .

38 - ابن خلدون ، المقدمة ، دار الجيل - بيروت (لبنان) ، الكتاب الأول ، سنة 1987 ، ص . 445 .

فكان كل عضو منهم يطلب الضمان من مجموعة الأعضاء وهو في الوقت نفسه يضمن معهم لغيره من أعضاء المجموعة أخطارهم.

فأفراد الجماعة المشتركون في هذا التأمين يتبادلون التأمين على أخطار بعضهم بعضاً.³⁹

وقد تطور العمل بالتأمين التعاوني البسيط إلى مستوى متقدم أسست على أساسه شركات التأمين الإسلامية وهو ما يسمى بالتأمين التعاوني المركب حيث تعمل على إدارة التأمين التعاوني فيه شركات متخصصة وبصورة تعاقدية تنشئ التزامات متبادلة بين الشركة و المتعاقدين معها .

أما التأمين التعاوني في شكل هيئات ومؤسسات فتشير الدراسات أن بداياته ظهوره كانت في ألمانيا نهاية القرن الخامس عشر في حين أبحاث أخرى أرجعت ظهوره إلى سنة 1530 بلندن وباريس ، غير أن الأكيد أنها انتشرت أكثر في النظام السوفييتي بالنظر إلى التوجه الاشتراكي له .⁴⁰

لكن مع ازدهار الأفكار الرأسمالية و الليبرالية انتشرت هيئات التأمين التجاري إلى جانب شركات و صناديق تأمين تعاوني غير أن انتشارها مقارنة بشركات التأمين التجاري ويجعل منها تكاد تكون معدومة مادياً ومالياً، ولعل من أهم هذه الجمعيات والشركات:

1- جمعية الصليب الأزرق بالولايات المتحدة الأمريكية .

2- جمعية الدرغ الأزرق بالولايات المتحدة الأمريكية .

3- جمعيات التأمين التعاوني السويدية.

4- تعاونية التأمين الباريسية.⁴¹

³⁹ - أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 61 .

⁴⁰ - د. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، إدارة الغرر في التأمين التعاوني ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، رقم المجلة 23 ، العدد 02 ، 2010 ، ص . 91 .

⁴¹ - أ . براحلية بدر الدين ، التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 13/09 بين التجاري والتعاوني ، بندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتقليدي بين أسس النظرية و التجربة التطبيقية ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، 26-26 أفريل 2011 ، ص . 3 .

المطلب الثاني : تطور التأمين التعاوني في الجزائر :

سيتم دراسة تطور التأمين التعاوني في الجزائر من خلال مرحلتين أساسيتين هما :

- مرحلة ما قبل الاستقلال.

- مرحلة ما بعد الاستقلال.

1- مرحلة ما قبل الاستقلال (أثناء الحقبة الاستعمارية) : إن أي باحث في وجود

نصوص تتعلق بالتأمين يجدها قليلة ولم يتناولها المختصون بذكر ، لكن من أهم

النصوص هي النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930 إلا أنه بعد

تفحص النصوص صادرة عن المشرع الفرنسي قبل عام 1930 فنجد وجود مؤسستين

هامتين لهما علاقة مباشرة بالتأمين في الجزائر .⁴²

أ- مؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق :

وهي مؤسسة أنشأت سنة 1861 ، تمارس عمليات التأمين بالجزائر وبالمستعمرات

الواقعة تحت السلطة الفرنسية آنذاك وهي امتداد لأول مؤسسة في مجال التأمين

البحري ، حيث أن المشرع الفرنسي أنشأ عام 1753 مؤسسة تعرفه بالغرفة الملكية

للتأمينات .

ب- الصندوق المركزي : وهي ثاني مؤسسة أنشأت بفرنسا عام 1907 وهي مؤسسة

لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي إذا ومن خلال هاتين المؤسستين نلاحظ أن

التأمين المطبق قبل 1930 كان محدود المجال

2- مرحلة ما بعد الاستقلال : إذا كانت القاعدة العامة أن الدولة الجزائرية قد

طبقت القوانين الفرنسية بعد الاستقلال مباشرة إلا ما استثنى منها باعتبارها مخالفا

لسيادة الوطنية ، فإنه في مجال التأمين خصوصا وقد وضعت ترسانة من القوانين منذ

فجر الاستقلال لعل أهمها :

42 - بن تركي سهام ومعمار نظيرة ، واقع التأمين في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية (تخصص نقود ومالية وبنوك) ، معهد العلوم الاقتصادية - جامعة يحيى فارس - المدية ، بدون سنة ، ص . 97 .

- 1- قانون رقم 63-201 ممضي في 8 يونيو 1963 الجريدة الرسمية عدد 39 مؤرخة في 14 يونيو 1963، الصفحة 630، المتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطا بالجزائر.
- 2- قرار ممضي في 10 ديسمبر 1963 وزارة الاقتصاد الوطني ، جريدة الرسمية ، عدد 93 مؤرخة في 13 ديسمبر 1963 ، الصفحة 1306 ، المتضمن تطبيق القانون رقم 63 - 201 المؤرخ في 8 يونيو 1963 والممدد لطرق تصفية تعهدات مؤسسات التأمين التي تتوقف عن ممارسة نشاطها بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- بل إنها قامت باحتكار هذا النشاط بموجب الأمر رقم 66 - 127 ممضي في 27 ماي 1966 جريدة الرسمية عدد 43 مؤرخة في 31 ماي 1966 ، الصفحة 503 ، يتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين ، والذي تم تطبيقه بموجب القرار الممضي في 27 ماي 1966 وزارة المالية والتخطيط .⁴³
- كما أنها فرضت إلزامية التأمين بموجب الأمر رقم 74 - 15 ممضي في 30 يناير 1974 الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 19 فبراير 1974 ، الصفحة 230 ، المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات وبنظام التعويض عن الأضرار وكذا إلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا من خلال الأمر 12/03 الصادر بتاريخ 26/08/2003 .
- ولعل آخر هذه القوانين هو القانون رقم 06-04 ممضي في 20 فبراير 2006 ، المعدل والمتمم لأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 شعبان 1415 الموافق 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات.

⁴³ - أ . براخية بدار الدين ، المرجع السابق ، ص . 4 .

- والملاحظ أنه ومنذ الاستقلال شهدت المنظومة القانونية الجزائرية إلى جانب الشركات الوطنية للتأمين ما عرفه بصناديق التأمين التعاونية ،⁴⁴ حيث تم إصدار ثلاث قرارات رئيسية وهي :

أ- القرار الممضي في 17 يونيو 1964 وزارة الفلاحة ، جريدة الرسمية ، عدد 9 مؤرخة في 26 يونيو 1964 الصفحة 147 المتضمن حل مجلس الصندوق المركزي لتجديد التأمينات الخاصة بالتعاونيات الفلاحية وتعيين لجنة إدارة مؤقتة لتسيير الصندوق .

ب- القرار الممضي في 17 يونيو 1964 وزارة الفلاحة، الجريدة الرسمية عدد 9 مؤرخة في 26 يونيو 1964، الصفحة 148 تتضمن حل المجلس الإداري للصندوق الإقليمي للتأمينات التعاونية في وهران وتلمسان وتعيين لجنة إدارة مؤقتة لتسيير الصندوق المذكور.

ج- وأهمها كان القرار الممضي في 29 ديسمبر 1964 عن رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية عدد 10 مؤرخة في 02 فبراير 1965، الصفحة 130، المتضمن الترخيص لتعاونية التأمين الجزائرية الخاصة بعمال التربية والثقافة بإجراء بعض عمليات التأمين.⁴⁵

وفي سنة 1996 تمت مصادقة الجزائر على ما يعرف بالاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتماء الصادرات بموجب المرسوم رئاسي رقم 96- 144 الممضي في 23 أبريل 1996 .

إذا فبعد أن كان يسمع بإنشاء صناديق تعاونية في قطاعات خاصة ، في سنة 2009 تم إصدار ما يمكن اعتباره قانونا عاما يسمح بإنشاء شركات ذات شكل تعاودي أو تعاوني ، ودون قصره على قطاع معين وهذا من خلال المرسوم التنفيذي 13/09 الصادر بتاريخ 2009/01/11 ، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للشركات التعاوضية .⁴⁶

وبعد أن عرفنا كيف كانت المنظومة القانونية الجزائرية في مجال التأمينات ، فيا ترى كيف كانت التجارب العملية والواقعية لها ؟

44 ، 43 - أ. براهمية بدر الدين ، المرجع السابق ، ص . 5 .

* - يذكر أن هذا القانون الصادر في 2009 تمده رقم 13/09 كان منتظرا منه الأخذ بنصائح وتوجيهات السابقة للخبراء في مجال التأمين للعمل على فتح الباب أمام شركات التأمين التكافلية إلا أنه أعادنا إلى نقطة الصفر ، وذلك باشتراطه تنظيم جمعيات التعاونية أو تعاوديات في شكل شركات خاصة حيث وضع الحد الأدنى للمنخرطين 5000 منخرط عكس التشريع الفرنسي الذي اشتراط 500 منخرط .

هذا ما سنعرفه في المطلب الثالث الموسوم بـ تطبيقات التأمين التعاوني في الجزائر .

المطلب الثالث : تطبيقات التأمين التعاوني في الجزائر :

بعد أن تمت دراسة تطور التأمين التعاوني في الجزائر ، فإن من مؤسسات الموجودة على أرض الواقع في هذا المجال هي التعاديات أو التعاونيات .
ومعلوم أن التعاديات أو التعاونيات ، هي مؤسسة تأمينية هدفها تعاوني ونشاطها يتمثل في مساعدة منخرطيها ، كما ليس لها غرض تجاري وهذا الاختلاف الجوهرى بينها وبين المؤسسات التأمينية وإعادة التأمين ومنها :

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .

- التعاذية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة .⁴⁷

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) : هو تعاونية فلاحية ذات طابع مؤسسة مدنية ، تأسس في 2 ديسمبر 1972 ، والمدفوع منه مساعدة المنتمين للقطاع الفلاحي ولا يسعى لتحقيق الربح ، واعتمد البنك المركزي ووزارة المالية لأجل العمل البنكي ، ووزارة المالية لغرض تسيير النشاط التأميني .

أ- إنتاج الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي : يقوم الصندوق الوطني بضمان الأخطار التي لها علاقة مع القطاع الزراعي ، بالإضافة إلى تقديم منتجات المالية التالية :

- تأمين الأخطار الزراعية بأنواعها مثل : الحريق ، البرد ، التأمين الشامل للماشية .

- القيام بالعمليات البنكية والقروض .

- تسيير أموال الدولة الموجهة للقطاع الزراعي .

- عملية التمويل المخصصة لفرع شركة سلامة للتأمينات .⁴⁸

- المشاركة في عمليات البورصة .

47 - خيرى محمد ، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2010 - 2011 ، ص . 138 .

- قيام بدور الوساطة المالية فيما يخص قيم الخزينة .
- وفي ماي 2003 تحصل صندوق التعاون الفلاحي على قرار من البنك المركزي على قبول
موضوعة الصندوق في سوق النقد .⁴⁹
- ب- مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :
يساهم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في رأسمال العديد من المؤسسات منها :
- المساهمة في تمويل فرع السلام
- المساهمة في رأسمال مؤسسة (Iob) للرشاد المالي .
- المساهمة في رأسمال مؤسسة .satim
- المساهمة في رأسمال مؤسسة . sibf
- المساهمة في رأسمال مؤسسة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX) .
- المساهمة في رأسمال مؤسسة سيدال
- المساهمة في رأسمال فندق الأوراسي
- المساهمة في رأسمال الرياض سطيف
- ويشارك الصندوق في بعض التنظيمات المهنية التي تنتمي لنفس النشاط ونجد منها :
- الإتحاد الجزائري لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (UAR)
- جمعية التعاونيات الإفريقية للتأمينات (AMAA)
- فيدرالية أفرو- آسيوية للتأمين وإعادة التأمين (FAIR)
- الكونغرس العالمية الإفريقية للتأمينات (OAA)

⁴⁹ . 46 - خيرى محمد ، المرجع السابق ، ص . 139 .

- جمعية البنوك والمؤسسات المالية (ABET)
- المجلس الوطني للتأمينات (CNA)
- ج- أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :
يهدف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عموما ، تسيير وتطبيق السياسة الزراعية العامة للدولة ، و زيادة على النشاط ، يهدف إلى تحقيق مايلي :
- تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية (pnda) .
- تسيير القروض الموجهة للاستثمار الفلاحي .
- القيام بمهمة تدعيم الأسعار الدنيا المضمونة من طرف الدولة ، والخاص ببعض المنتوجات مثل (القمح ، البطاطا) ، ويكون ذلك من طرف " صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA.⁵⁰
- د- رقم أعمال وعدد عمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي : حقق الصندوق التعاون الفلاحي خلال فترة النشاط (2004-2005-2006) متوسط رقم أعمال يعادل 3 مليار دينار ، وقد بلغت الشبكة التجارية للصندوق 62 وكالة جهوية و 256 مكتب متقدم يسهر على مساعدة وتقديم الخدمات الفنية للفلاحين على مستوى الوطني .
أما العمال فقد قدر عددهم في سنة 2004 بـ 2469 عامل ، من بينهم 1013 متحصيلين على شهادات جامعية ، وتدعينا لمصلحة الموارد البشرية ، وطفء الصندوق أكثر من 397 عامل شبه دائم .⁵¹
- 2 - التعااضدية الجزائرية لعمال التربية والثقافة :
منح لها الاعتماد في سنة 1966 ، إثر صدور أمر احتكار لقطاع التأمين ، ففي البداية كانت تهدف إلى مساعدة عمال الثقافة والتربية الوطنية ، وبعد الإصلاحات الاقتصادية سمح لها

50 - خيربي محمد ، المرجع السابق ، ص . 139 .

51 - خيربي محمد ، المرجع السابق ، ص . 140 .

بضمان المخاطر المتعلقة بحوادث السيارات والتأمين الشامل للسكن ، وصل حجم الصندوق التأسيسي في 1998/12/31 إلى 71 مليون دينار .⁵²

- إشكاليات المرسوم 13/ 09 المتعلق بالتأمين التعاوني أو شركات التأمين على شكل التعااضي : إن جوهر الحديث عن التأمين التعاوني في الجزائر ينصب أساسا على المرسوم التنفيذي رقم 13/ 09 الصادر بتاريخ 11 / 01 / 2009 بالجريدة الرسمية لسنة 2009 ، والذي جاء كإثر قانوني لنص المادة 215 من قانون 07/95 المعدل بقانون 04-06 الممضي في 20 فيفري والتي سمحت بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضية .

ولقد احتوى المرسوم 4 مواد وملحق يمثل قانونا نموذجا لشركات ذات الشكل التعااضي متكون من 35 مادة مقسمة على أربع فصول هي :

- الفصل الأول - أحكام عامة
- الفصل الثاني - إدارة الشركات ذات الشكل التعااضي (الجمعية العامة - مجلس الإدارة - المدير العام) .
- الفصل الثالث - أحكام مالية
- الفصل الرابع : أحكام مختلفة .
- وسنحاول تطبيق المعايير المذكورة آنفا على هذا المرسوم :

أولا : إنشاء الشركة وطبيعتها غير الربحية :

أ - إن المادة الأولى من الملحق تنص على أنه : تؤسس بين الأشخاص الذين يلتزمون أو سيلتزمون هذا القانون الأساسي النموذجي ، شركة ذات شكل تعااضي لقانون خاص تتمتع بالشخصية المعنوية وذات هدف غير تجاري .

52- خيربي محمد ، المرجع السابق ، ص . 140 .

- مما لا شك فيه أن الشركة ذات الشكل التعااضي ليست شركة بمفهوم القانوني - فهي مدنية بطبيعة الحال - مما يعني أنها :
- شكلا ليست شركة مساهمة ، لا تضامن ولا توصية ولا كذلك ذات مسؤولية محدودة حسب المادة 544 من قانون التجاري .
- موضوعا لا تمارس نشاطا من الأنشطة المذكورة في المادة 2 من قانون التجاري وهي : الأعمال التجارية المنفردة منها بيع لأجل الشراء وغيرها .
- ولا من قبيل المقاولات المذكورة بالمادة 02 قانون التجاري الجزائري ومنها مقاولات التأمينات ، وغيرها من أعمال التجارية الأخرى .
- فلو اعتبرنا أن مقصود المادة الأولى من الملحق المذكور أعلاه ألا تخضع الشركة التعااضدية لأعمال المادة 2 من قانون التجاري ، لكان هذا تناقضا واضحا جليا .⁵³
- لنصل للنتيجة التالية : إن الشركة التعااضدية لا تتعامل بعقود التأمين إلا مع الأشخاص المنخرطين فيها ، أما مع الغير فيمكنها ممارسة كل الأنشطة المدنية بالمفهوم القانوني . لكن لو فرضنا أن المقصود بعدم التجارية في المادة الأولى أو ما يسمى بعدم الربحية فكيف يمكن جمع ما يساوي على الأقل 5000 منخرط وهذا ما تضمنته الفقرة الثالثة من المادة الأولى .
- في حين أن القانون الفرنسي المذكور اشترط فقط 500 منخرط وهذا ما يطرح الإشكال التالي :
- ما حكم القانوني في حالة انسحاب عدد من الأعضاء بحيث يصبح أقل من المشترط قانونا ؟ كما أن المادة 3 من المرسوم اشترطت توثيق العقد التأسيسي لدى الموثق فهل معنى هذا اشتراط الكتابة الرسمية ؟
- وطبعا القانون النموذجي لم يفرض النشاط الحلال على موضوع الشركة ؟
- فهل هي شركة تكافل إسلامية ؟⁵⁴

53 - أ . براحلية بدر الدين ، المرجع السابق ، ص . 8 .

54 - أ . براحلية بدر الدين ، المرجع السابق ، ص . 9 .

ثانيا: طبيعة العلاقة بين المستأمنين والشركة :

إن المعيار الثاني في شركات تكافلية هو فصل بين حساب المستأمنين وحساب الشركة حيث يكون القائمين بالإدارة مجرد وكلاء عن المستأمنين في إدارة الأموال الشركة. في حين المادة 11 من الملحق تنص أن الجمعية العامة للشركة تتكون من كل الأعضاء المنخرطين غير المتأخرين في دفع اشتراكاتهم، مما يوحي مبدئيا بأن الشركة تركز مبدأ أن المستأمن شريك في نفس الوقت.

ولكن بالرجوع لأحكام المادة الأولى المذكورة سابقا نجد أن الشركة تتمتع بشخصية معنوية أي فرق بين الشخص المؤمن والمستأمن، مما يعني انفصال شخصية المؤمن عن شخصية المستأمن ؟ وهذا إشكال أما تكييفه الشركة التعاقدية وهذا يتضح أكثر عند وقوع نزاع بين الشركة وأحد المستأمنين .

وخلاصة القول أن مرسوم 09 / 13 قدم مشاكل كثيرة في مجال إنشاء شركات التأمين التعاقدية بدلا من حلول جديدة لتعزيز سوق التأمين الجزائرية في عدة مجالات أخرى كمثال :

- مشكلة حساب الشركة وحساب التأمين.

- أموال الشركة .

ولم يفصل في مجال إنشاء شركات التكافلية الإسلامية على مستوى نظام التأمين الجزائري خاصة بعد بروز شركة البركة والأمان للتأمين التكافلي وتوقفها سنة 2006 عن نشاطها.

خلاصة الفصل الأول

لقد ظهرت في 2006/7/02 شركة سلامة المعتمدة من قبل وزارة المالية وذلك بعد أن استحوذت على شركة البركة والأمان المنشأة في 2000/3/26، حيث تغير في التسمية وتجديد الاعتماد .

وتعتبر حاليا الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التأمين التكافلي أو التعاوني ولكن هذه شركة لم تنشأ وفق المرسوم 13/ 09 خاص بشركات التأمين التعاوني ذات الشكل التعاضدي ، وإنما كانت شركة مساهمة وفق قانون التأمين الجزائري وهو ما يسميه الفقه القانوني بالتأمين المركب الذي سيتم تطرق له في الفصل الثاني .

مقدمة الفصل الثاني

بعد أن تم تعريفه بالتأمين التعاوني في نظر التشريع ، وتبيان جميع خصائصه ومميزاته، وزيادة على ذلك دراسة تطبيقاته العملية لهذا التأمين في الجزائر من خلال مؤسسات الجزائرية عاملة في المجال كصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وكذلك التعااضدية لعمال التربية والثقافة . وكذلك دراسة واستعراض مستجدات المرسوم 13/09 الذي أمد تنظيم منظومة التشريعية للتأمين التعاوني بما يطرح مزيدا من الحلول والتطورات إلا أنه زاد الأمور تعقيدا من خلال تموض أصبح يكتنف هذا القانون من خلال عدة تساؤلات ونقاط تم تعرض لها سابقا .

إلا أن الشريعة الإسلامية الغراء قدمت نموذجا منذ بداية العهد الإسلامي مثل نظام العاقلة الذي كان موجودا آنذاك وهو يوم في شكل متطور عن ذي قبل حتى أصبح فاعلا أساسيا في عدة مناهج للحياة ، حيث كانت بنيته على أساس تشريع رباني قاد لبروز نظام صالح لكل زمان ومكان وقابل للتطوير مع متطلبات كل عصر من العصور مع ثباته لمبادئه .

ولذا عد الفقهاء أن التأمين التعاوني هو البديل لتأمين التجاري المحرم وهذا ما سندرسه بأذن الله تعالى من خلال الفصل الموسوم بـ ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية .

من خلال المبحثين هما :

- مفهوم التأمين التعاوني المركب في المبحث الأول .
- تطور التأمين التعاوني المركب في المبحث الثاني .

المبحث الأول: مفهوم التأمين التعاوني المركب:

من المعلوم أن التأمين التعاوني بشكل عام يقوم على فكرة مؤداها أن توزع النتائج الضارة لحادثة معينة على مجموعة من الأفراد بدلا من أن يترك من حلت به الكارثة يتحمل نتائجها وحده.

والوسيلة لتحقيق ذلك هي إيجاد رصيد مشترك يساهم فيه كل من يتعرض لخطر معين ، بحيث يتم تعويض من يتعرض للخطر من ذلك الرصيد فالعضو المستأمن في مثل هذا النوع من التأمين يطلب الضمان من مجموعة من الأعضاء المشتركين معه في التأمين وفي الوقت نفسه يضمن معهم لغيره من أعضاء المجموعة أخطارها ، فالأفراد المشتركون فيه يتبادلون التأمين على أخطار بعضهم بعضا .⁵⁵

المطلب الأول: تعريفه وخصائص التأمين التعاوني المركب:

أولا : مدلول التأمين التعاوني المركب :

تقدمت الإشارة إلى هذا النوع من التأمين عند الحديث عن مفهوم التأمين التعاوني البسيط في الفصل الأول، وهو تأمين تعاوني بسيط ولكن بإدارة شركة متخصصة. والباحث على التأمين التعاوني بصورته المركبة هو أن التأمين التعاوني البسيط يكون فيه عدد المستأمنين محدودا يعرفه بعضهم بعضا، فإذا كثرت عددهم وتعددت الأخطار المؤمن منها كان لابد من إيجاد جهة أخرى تدير العمليات التأمينية على أساس الوكالة بأجر معلوم. وهذه الجهة هي شركات التأمين أو المنظمات التعاونية ، ونظرا لتعدد العقود التي يتكون منها التأمين التعاوني بهذه الصورة وتداخلها استحق أن يسمى بالتأمين التعاوني المركب. وبناء عليه فيمكن تعريف التأمين التعاوني المركب بأنه : ((عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع ، لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن ، عند تحقق الخطر المؤمن منه ، تدار العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم)) .

فموضوع العقد هو التزام جميع المستأمنين بتحمل تبعة الخطر الذي ينزل بأي منهم ودفع ما يقتضيه ذلك من الأقساط على أساس التبرع فهو تعاقد يقوم على أساس التضامن والتكافل على توزيع الأخطار وترميم آثارها.

⁵⁵ - د. أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص 51 .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

أما دور شركة⁵⁶ في التأمين التعاوني المركب هو إدارة العمليات التأمينية اأكتتاباً وتنفيذاً لتعذر ذلك من المستأمنين أنفسهم لأن عدد المستأمنين فيه أكبر. فتقوم الشركة بالتعاقد مع المستأمنين بحيث يستوفي منهم أقساط التأمين وترفع للمتضررين منهم ما يستحقونه من تعويض وفق معايير وأسس خاصة بذلك بالإضافة إلى جميع الأعمال التي

* نتطرق لتعريف الشركة في النظام السعودي و الفقه الإسلامي .

أولاً : في النظام السعودي : عرفه المشرع السعودي في المادة الأولى من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم 06 بتاريخ 1385/3/22 هـ بأنه ((عقد يلتزم بمقتضاه شخسان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة)) .

ثانياً : في الفقه الإسلامي : للشركة في اصطلاح الفقهاء الفقه الإسلامي معنيان ، عام وخاص .

(أ) – المعنى العام : ويشمل جميع أنواع الثلاث في فقه الشرعي : الإبادة والملك ، والعقد ، ويحدد معناها على العموم وقيل من ذهب إلى إعطاء تعريف بهذا المعنى ، وسبب ذلك يرجع إلى اختلاف معنى الشركة في الأحكام و الشروط باختلاف أنواعها . ومن التعريفات الشركة بهذا المعنى العام ما يلي :

- عرفه الحنفية الشركة بهذا بأنها : ((عبارة عن اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر)) .

وفي مجلة الأحكام بمادة 1045 بتضمنها مايلي : ((الشركة في الأصل هي اختصاص ما فوق الواحد من الناس بشيء ، وامتنابهم بذلك الشيء))

- وعرفه المالكية الشركة بأنها : ((ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح ، وقد يبدل بغير قد كالإرث)) ويشمل هذا العقد شركة العقد والملك .

- أما الشركة عند الشافعية هي : ((ثبوت الحق لائنين فأكثر على حصة الشيوخ)) .

- رأى الحنابلة بأن الشركة هي : ((الاجتماع في استحقاق أو تصرف)) .

به) – المعنى الخاص : فهو شركة العقد ، وهذا المعنى اهتم به الفقهاء في مصنفاتهم ، وذكروا له تقاسيم وتعريفات لكل قسم في كلامهم عن شركة ولعل سبب الاهتمام بهذا القسم ، أن غير شركة العقد أبين وواضح .

ومن تعريفات الفقهاء للشركة بالمعنى الخاص ما يلي :

(1) عرفها الحنفية : ((هي عبارة عن العقد بين المتشاركين في الأصل والربح)) وقولهم (في الأصل) أعم من قولهم ((في رأس المال)) لأن شركة حسبهم قد لا يكون لها رأس مال .

(2) وعرفها المالكية : وهي إذن اثنين فأكثر لكل منهما في أن يتصرف في مجموع مالهما أو أجزائهما أو على خدمتهما ، وما ينشأ عن تصرفهما من الربح لهما والخسران عليهما)) .

(3) أما الشافعية فلم يفردوا لها تعريفا ، وإنما تم استخلاص تعريف شركة العقد من تعاريف السابقة بأنه ((عقد يقتضي ثبوت الحق شائعا في شيء واحد)) .

(4) وأما الحنابلة فعرفوا شركة العقد بأنها : ((اجتماع اثنين فأكثر في التصرف)) .

ومن تعريفات الفقهاء المعاصرين للشركة مثل ((علي الخفيف)) بأنها عقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في الربح فقط إذا لم يكن رأس مال)) .

وكذلك عرفها د . رشاد خليل ((عقد يساهم فيه شخسان أو أكثر بمال أو عمل موجب لصحة تصرفهما ومشاركتهما في الربح أو تحمل الخسارة) .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

يتطلبها العمليات التأمينية وكل ذلك بوصفها وكيل عن المستأمنين بأجر معلوم وتتعاقد الشركة مع مستأمنين بعقود فردية مع كل مستأمن على حدة وتلتزم في عقودها بتعويض الأضرار والمخاطر التي تصيبهم بشكل كلي أو بنسبة كبيرة منها ، فهي تباشر ذلك باسم المستأمنين أنفسهم ولحسابهم .

أما بخصوص أقساط التأمين التي تستوفى من المستأمنين فإنها تكون من حيث المقدار بما يكفي عادة لتغطية التكاليف التشغيلية ، ودفع التعويضات وورد ما يلزم من الاحتياطيات بأنواعها المتعددة .

ولتعدد مقادير الأقساط تستخدم قواعد الإحصاء الخاصة بكل نوع من أنواع التأمين . وإذا لم تفع الأقساط المستوفاة من المستأمنين فيتم تغطية العجز من أموال المساهمين على أساس القرض الحسن ، وإذا كان لدى الشركة رصيد احتياطي من أرباح فائض أقساط التأمين فيستوفى النقض منه .⁵⁷

- ويرى المستشار خالد بن محمد أحمد آل فندي بأن التأمين التعاوني المركب أو المطور يعرف كالأتي : ((هو وجود شركة غير ربحية يملكها حملة الوثائق التأمين ، تقوم بالتأمين بعقود فردية مع كل من يتعاقد معها على حوادث متعددة ، وأعضائها مؤمنون ومؤمن لهم ، ولها مجلس يدير العمل التجاري نيابة عن مجموع المشتركين وباسمهم ولحسابهم ، ورأس مالها حصيلة الأقساط المجمعة من أعضائها (حملة الوثائق) المساهمين في هذه الشركة)) .⁵⁸ وعرفه جملة من فقهاء الفقه الإسلامي المعاصر التأمين التعاوني كتعريفه فقهاء القانون مع التأكيد على مراعاة الضوابط الشرعية وذلك بعرض بعض التعاريف منها :

(1- ((هو تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الأضرار المحتملة بإنشاء صندوق غير هادف للربح ، له ذمة مالية مستقلة ، وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات

⁵⁷ - د . أحمد سلم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 74 .

- إن التأمين التعاوني المركب هو ليس ذلك التأمين التعاوني الموجود بدول الغربية فهو يختلف تماما عن ما نظمته أنظمة قانونية لتلك الدول كمثل فرنسا ، بريطانيا وغيرها .

⁵⁸ - أ . خالد بن محمد بن أحمد آل فندي ، ضمانات حقوق المؤمن له لدى شركات التأمين التعاوني (دراسة مقارنة) ، مكتبة الاقتصاد والقانون، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص . 88 ، 89 ، 90 .

* - ومدلول الهيئة عند الفقهاء هي شركة ولقد قدم المشروع السعودي تعريفا لها بقوله : ((هي هيئة ذات شخصية معنوية ، مرخص لها بمرسوم ملكي ، رأس مالها مساهمة عامة لا يقل عن مئة مليون ريال ، تزاوِل إدارة أعمال التأمين بناء على أسلوب التأمين التعاوني ، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .))

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

وإبرادات وفقاً لنظام الصندوق ، ويمكن أن توكل إدارته واستثماراته لشركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية)) .

2- وعرفه آخرون ((اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافيف الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار وذلك بدفع اشتراكات في صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة بحيث يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن لها ، وذلك طبقاً للوائح و الوثائق ، ويتولى إدارة الصندوق هيئة * مختارة من حملة الوثائق أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق)) .

ولقد سئل الشيخ يوسف القرضاوي حفظه الله عن مؤسسات التأمين التعاونية ، فأجاب قائلاً : ولكي يكون هناك تعاون سليم بين أي جماعة لتساعد أحد أفرادها إذا نزل به مكروه ، يشترط فيما يجمع من مال لتحقيق هذه الغاية عدة أمور منها :

- أن يدفع الفرد نصيبه المفروض عليه في ماله على وجه التبرع ، قياماً بحق الأخوة ، ومن هذا المال المجموع تؤخذ المساعدات المطلوبة للمحتاجين .
- إذا أريد استغلال هذا المال المدخر في الوسائل المشروعة وحدها .
- لا يجوز لفرد أن يتبرع بشيء ما على أساس أن يعوض بمبلغ معين إذا حل به حادث ، ولكن يعطي من مال الجماعة بقدر ما يعوض خسارته أو بعضها ، على حسب ما تسمح به حال الجماعة .

- التبرع هبة والرجوع فيها حرام ، فإذا حدث فليبراع حكم الشرع في ذلك .⁵⁹
- وهذه الشروط لا تنطبق إلا على ما تقوم به بعض النقابات والهيئات * عندنا ، حيث يدفع الشخص اشتراكاً شمرها على وجه التبرع ، ليس له أن يسترده ويرجع فيه ، ولا يشترط مبلغاً معيناً يمنحه عند حدوث ما يكره .

- وعودة لقانون الرقابة والإشراف على أعمال التأمين السوداني لسنة 1992 قد قدم مدلولات لها يشتمل عليه التأمين التعاوني أو الإسلامي ، حيث أخذ بكل مبادئ ومعاني

⁵⁹ - د. يوسف القرضاوي ، الحلال والحرام في الإسلام ، دار البعث للطباعة والنشر - قسنطينة ، الطبعة الحادية عشر ، سنة 1988 ، ص . 224 .

* مدلول الهيئات هي كل الصناديق أو التعاقدات التأمينية أو الشركات التعاونية أو جمعيات التعاونية .

خاصة مبدأ التبرع ، فقد اشترط القانون النص على مبدأ التبرع بالاشتراك بصورة واضحة في جميع وثائق التأمين .⁶⁰

- مشروعية التأمين التعاوني المركب :

اختلف العلماء المهتمون بقضايا التأمين في مشروعية التأمين التعاوني بصورته المتطورة (المركب) فذهب أكثر العلماء إلى القول بجوازه وإباحته وخالفه في ذلك آخرون وقالوا بمنعه وحرمة وفيما يلي بيان لأراء الفريقين وأدلتهم والرأي الراجح منهما :

(1) المميزون وأدلتهم : تقدم في الفصل الأول الحديث عن مشروعية التأمين التعاوني البسيط وأنه لا خلاف بين العلماء في جوازه وحل التعامل به ، والأدلة على ذلك من المنقول والمعقول والتأمين التعاوني المركب هو التأمين التعاوني البسيط يدار من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم كما تبين في تحديد مفهومه سابقا .

وبناء على ذلك فإن جميع الأدلة التي تستند ((بها على مشروعية التأمين التعاوني البسيط هي أدلة لمشروعية التأمين التعاوني المركب أيضا عند أكثر العلماء القائلين بجواز التأمين التعاوني المركب .

وهذا ما أكده المجمع الفقهي الإسلامي حيث أقر في دورته الأولى المنعقدة بمكة المكرمة في العاشر من شعبان من سنة 1398 هـ بجواز التأمين التعاوني بصورته البسيطة والمركبة حيث جاء في القرار الخامس الصادر عنه : ((كما قرر المجمع الفقهي بإجماع الموافقة على قرار المجلس هيئة كبار العلماء - أي في المملكة العربية السعودية - بجواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجاري المحرم والمنوه عنه ، وعهد بصياغة القرار إلى لجنة الخاصة ، وقد جاء في قرار تلك اللجنة الخاصة ((ورأي المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية))⁶¹ .

⁶⁰ - د. نعمان محمد مختار ، المرجع السابق ، ص . 219 ، 220 .

⁶¹ - د أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 106 .

وقد نقل عن الكثير من العلماء المهتمين بقضايا التأمين القول بجواز التأمين التعاوني بصورته المركبة والبسيطة، وأذكر من هذه أقوال على سبيل المثال لا الحصر :

أ- قول الدكتور حسين حامد حسان في كتابه ((حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين)) ، حيث جاء فيه : ((فالتعاون والتضامن على ترميم آثار الأخطاء وجبر ما تجره على الناس من أضرار أمر يتفق مع المقاصد الشرعية ، ولكن هذا الترميم وذلك الجبر يجب أن يكون بالوسائل المشروعة .

إن الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذل التضحيات هي عقود التبرع حيث لا يقصد المتعاون والمضحي فيما ربحا من تعاونه وتضامنه، ولا يطلب عوضا ماليا مقابل لما بذل.

إن كلا من التأمين التعاوني والتأمين الاجتماعي يحقق الصيغة العملية التي شرعها الإسلام لتعاون والتضامن وبذل التضحيات.

فهذان النوعان من التأمين يقومان على قصد التعاون والتضامن والتبرع دون الرغبة في استثمار الأموال وطلب الربح ، فيعدان تطبيقا سليما لنظرية التأمين في رأينا لأنهما ليسا إلا تعاوننا منظما تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعا لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى أي منهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أضرار جسيمة تحيق بمن نزل به الخطر منهم لولا هذا التعاون .⁶²

إن الصيغة المشروعة المتاحة للأفراد حتى الآن لتحقيق أهداف التأمين ومقاصده وتضامنه على توقي آثار المخاطر هي التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، إذا قامت الدراسات الجادة بتوسع في هذا النوع من التأمين واستخدام الوسائل العلمية لتنظيمه على الوجه الذي يحقق به هذه الغايات والمقاصد .

أقول : الذي يعنيننا من هذا النص هو أن التأمين التعاوني بصورته المركبة المطورة عن التأمين التعاوني البسيط هو البديل الإسلامي للمشروع لتأمين التجاري التقليدي المحرم برأي أغلبية الباحثين في التأمين .

62 - د. حسين حامد ، حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين ، دار الاعتدال - القاهرة (مصر) ، سنة 1986 ، ص 39.

وقال الدكتور حسين حامد أيضا في موطن آخر من كتابه المذكور: ((اتفق الكاتبون في التأمين من الوجهة الشرعية، الذين اطلعت على أبحاثهم، على جواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التعاونية، ونحن نوافق هؤلاء الباحثين في هذا الحكم))⁶³.
ولقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه لأن أساس الحرمة في عقود التأمين هو الغرر والغرر يؤثر في المعاوضات دون التبرعات عند من يعتد برأيه من الفقهاء وهذان النوعان من التأمين يقومان على التبرع وعدم قصد الربح فارتفع مناط التحريم فيهما
2- ويقول المرحوم الأستاذ مصطفى الزرقاء في كتابه نظام التأمين: ((ولا ريب ولا مرأ في أن التأمين التبادلي يكافح استغلال شركات التأمين الاسترالي (التجاري) هو البديل الوحيد الذي يمكن أن يحل محله .

فيجب على الحكومات في البلاد الإسلامية تشجيعه لكي يتسع نطاقه ويعم فهو أحسن الطرق التأمين وأبعدها عن الشوائب والشبهات إذ يقوم على أساس تعاوني فيه يستخدم وسائل الإحصاء الدقيق وقانون الأعداد الكبيرة الذين تستخدمهما شركات التأمين الاسترالي وهو قابل لأن يلبي حاجات المجتمع في أوسع نطاق على طول طريق النشاطات الاقتصادية والمساكن الحيوية والحاجات الاجتماعية⁶⁴.

3- وجاء في كتاب عقود التأمين للدكتور أحمد سعيد شرف الدين: ((ومن بين النظم التأمينية القائمة على التعاون قانونيا وواقعيا نظام التأمين التعاوني أو التبادلي الذي يكاد الإجماع ينعقد على أنه جائز شرعا أيا كان نوع الخطر المؤمن ضده لأنه يقوم على مبدأ التعاون على البر الذي تأمر به الشريعة وهو لذلك جدير بأن يكون نظام التأميني العام .
فعلاوة على أن النظام يطبق فكرة التأمين تطبيقا أمنيا وخاليا من أسباب التي توجب التحريم فإنه يحقق الغرض المقصود من التأمين وبصفة الخاصة الأمان وكذلك باقي الوظائف الاقتصادية المشروعة كتكوين رؤوس أموال .

64 - د عبد المادي السيد محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية - لبنان، طبعة جديدة، سنة 2010، ص. 283 .

4- يقول الدكتور شوقي الفنجري : ((أتفق فقهاء الشريعة على نوعين من أنواع التأمين وهما التأمين التعاوني والتأمين الحكومي في صورتين منه هما نظام التقاعد والمعاشات ونظام التأمينات الاجتماعية .

فالتأمين التعاوني هو معاملة أساسها التعاون والتبرع فهي خالية من المعاوضة بتاتا وإذا انعدم في هذا النوع من التأمين معنى المعاوضة انتهى عنه مفسدة الجعالة والغرر والخبن وبشبهة الربا

5- وجاء في كتاب حكم الإسلام في التأمين للدكتور عبد ناصح علوان : ((إن قيام المؤسسات التعاونية التكافلية في المجتمع هو من قواعد الإسلام الأساسية ومقاصد التشريع العامة .

6- وجاء في كتاب أصول الدعوة لشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله في الفصل الخامس عشر بقوله : ((من الجائز جدا أن نعمل جمعية تضامن فإذا حدث لواحد منا مصيبة نتضامن معه -أذن أنا وأنت دافعون - وهم المنفقون إنما اليوم تعمل الشركات بقانون الاحتمال ، فالمنتفع بالفائض كله من المال هو الشركة .

إنما إذا اجتمع عشرة وتعهدوا بأن الذي يحدث له شيء يرفعه الآخرون فأهلا وسهلا هذا تضامن إسلامي))⁶⁵

ولكن هذه المؤسسات لا ينطبق عليها نظام التكافل من وجهة نظر الإسلام إلا بشروط التالية :

- أن يدفع الفرد المساهم نصيبه المفروض عليه في ماله على وجه التبرع قايما بحق الأخوة .

- إذا أريد استغلال هذا المال المدخر فبالوسائل المشروعة وحدها .

- لا يجوز لفرد أن يتبرع بشيء على أساس أن يعوض بمبلغ معين إذا حل به حادث ، ولكن يعطي من مال الجماعة بقدر ما يعوض خسارته أو بعضها على حساب ما تسمح به حال الجماعة .

فإذا استوفيت هذه الشروط في أي تعاون تكافلي يقوم بين النقابات والهيئات في بلادنا فيكون هذا التعاون من صميم مبادئ الإسلام بل الشريعة الإسلامية تباركه ويعتبر مساهم فيه مسلما متعاطفا متراحما له في اليوم العرض الأكبر أجره وثوابه))⁶⁶ .

7- يقول الدكتور الصديق محمد الأمين الضير : ((التأمين التعاوني لا أعتقد أن هناك اختلافاً في جوازه بل هو عمل تدعو إليه الشريعة ، ويثاب فاعله إن شاء الله لأنه من تعاون على البر والتقوى وقد أمرنا الله به ، فإن كل مشترك في هذه العملية شيئاً من ماله عن رضا وطيبة نفس

⁶⁵ - أ. محمد متولي الشعراوي ، أصول الدعوة ، المكتبة التوفيقية - مصر ، بدون طبعة ، بدون سنة ، ص . 368 .

⁶⁶ - د. أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق ، ص . 110 .

ليتكون منه رأس مال للشركة يعاني منه من يحتاج إلى معونة من المشتركين في الشركة وكل مشترك هو في الواقع متبرع باشتراكه لمن يحتاج له من سائر المشتركين حسب طريقة التي عليهما المشتركون ، وسواء كان هذا النوع من التأمين بحري أو بري أو تأمين على الحياة أو تأمين من الحوادث أو تأمين من الأضرار فهو جائز شرعا .⁶⁷

ثانيا : المانعون وأدلتهم :

ذهب فريق من العلماء إلى القول بحرمة التأمين التعاوني بصورته المركبة ((وهم قليل)) واستدلوا على ذلك بأدلة التالية:

- اشتغال التأمين التعاوني المركب على الربا :

فالمشترك لهذا التأمين يدفع قليلا من النقود (قسط التأمين) على أمل أن يأخذ أكثر منها ، إذا وقع له حادث المؤمن منه ، ويتم هذا الدفع بعقد ملزم على وجه المعاوضة . وبناءا عليه فيكون هذا التأمين قائما على ربا النسبنة والفضل معا كتأمين التجاري .

أما ربا النسبنة فللفرق الزمني بين دفع القسط واستلام العوض إذا وقع الحادث ، فلا مقايضة للعوضين الربويين في مجلس العقد .

أما ربا الفضل فإنه يدفع قليل ويأخذ الكثير ، وقد يدفع الكثير ويأخذ القليل فلا مماثلة بين العوضين النقديين وهذا هو ربا الفضل .

- قيام التأمين التعاوني على القمار : وبيان ذلك انه لما كان قوام هذا التأمين هو احتمال كغيره من أنواع التأمين كان نوعا من اللعب بالحظوظ فلا أحد من المشتركين يدفع شيئا مما يدفعه وهو يعلم أنه سيقع له حادث المؤمن منه أو لن يقع ، إنما يقذف المشترك بهذه النقود المجازفة ليربح، إن وقع له حادث ، أو يخسر أن لم يقع وهذا هو عين القمار .

- اشتغال التأمين التعاوني المركب على الغرر :

إن التأمين التعاوني بصورته المتطورة يقوم على الغرر الفاحش المفسد للعقود عند جميع العلماء لأن كل مشترك فيه قد يدفع الاشتراكات اللازمة (أقساط التأمين) ثم لا يقع له حادث ، فلا يأخذ عوضا عما دفعه ، وقد يدفع قسطا واحدا ثم يقع له حادث عظيم فيأخذ مبالغ ضخمة من صندوق هذا التأمين بغير مقابل وهذا عين الغرر .

67 - د. الصديق محمد الأمين الضير ، موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من التأمين ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي ، جامعة الأزهر ، سنة 2001 ، ص.3.

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

- إن التأمين التعاوني المركب من باب المعاوضات وليس من باب التبرعات بدليل أن ما يدفعه المشترك من أقساط ليعوض منها من يقع له الحادث من المستأمين لا يدفعها إلا بشرط وعقد ملزم بأن يعوض هو إن وقع له حادث مثله ، وأنه لا يعوض من المبالغ المتجمعة إلا المشتركون وحدهم ، فلا مجال فيه البتة بقصد التبرع ، وإنما هو معاوضة نقود بنقود على وجه الاحتمال .⁶⁸

ثالثاً: الترجيح : أن الراجع من الرأيين فيما يبدو لي هو قول المميزين للأسباب التالية :

- قوة أدلة التي استدلوها بها ووجهاتها كما تقدم عند الحديث عن مشروعية التأمين التعاوني البسيط كأساس للتأمين التعاوني المركب وكذلك الأدلة التي استدل المميزون عند الحديث عن مشروعية التأمين التعاوني المركب قبل قليل.

- إن الأدلة التي استدل بها المانعون، تصلح كأدلة لمنع وتحريم التأمين التجاري* كما تقدم في الفصل الأول مقارنة بالتأمين التعاوني، لأن التأمين التعاوني المركب حقيقته وماهيته الخاصة تميزه عن التأمين التجاري كما هو مبين في هذا الفصل من هذه الدراسة.

- إن الاجتهاد الجماعي قد أجاز هذا النوع من التأمين حيث أقر جوازه المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، ومجلس الإفتاء بمملكة الأردنية الهاشمية وغيرها.

ثانياً : خصائص التأمين التعاوني المركب :

المراد بخصائص التأمين التعاوني المركب هي تلك الصفات التي يمتاز بها عن التأمين التعاوني البسيط.

وقدم تقدم الحديث عن الخصائص التأمين التعاوني البسيط في فصل الأول من هذه الدراسة، أما خصائصه التأمين التعاوني بصورته المركبة، فأهمها:

- أنه عقد تأمين جماعي يتم تنفيذه بوكالة من المستأمين:

فجميع المستأمينين يجمعهم عقد التأمين التعاوني بحيث يكون لكل منهم صفة المؤمن لغيره والمؤمن له ، فهو مؤمن له لأنه باشتراكه في التأمين أخذ صفة المستفيد فالتسبب بذلك حق الحصول على التعويض عن الخسارة التي قد تلحق به إذا ما ألم به الخطر المؤمن منه .

⁶⁸ - د . أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 112 .

* - لقد تم تحريم التأمين التجاري قطاعياً وإجماع علمي وفقهي لأكثر من هيئة من هيئات كمثل مجمع الفقهي للبحوث الإسلامية ومجلس الإفتاء وهيئة كبار العلماء وغيرهم .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

وهو أيضا مؤمن لغيره من خلال أقساط التأمين التي يدفعها كمشارك في التأمين فالمال الذي يدفع كتعويض لغيره عند وقوع الخطر له صفة الشريك فهو يساهم بجزء من ماله في تلك التعويضات على سبيل التبرع.⁶⁹

أما عقد الوكالة فيه فيتمثل بقيام شركة التأمين بإدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين نيابة عن المستأمنين أنفسهم بأجر معلوم ، فنظرا لكثرة المستأمنين (أي المشتركين) وتعذر* إدارة التأمين من قبلهم كان لابد من أن تتولى إدارة التأمين جهة أخرى متخصصة تكون مهمتها قبول عضوية المستأمنين ، و استيفاء أقساط التأمين ودفع التعويضات للمتضررين وفق أسس ومعايير محددة وبأسلوب علمي وفني دقيق وهذه الجهة هي شركة التأمين .

- إنه لا يكفي من حيث الغاية بترميم آثار المخاطر بأسلوب تعاوني كما في التأمين التعاوني البسيط بل يتعدى ذلك إلى تحقيق الأرباح ، فالغاية الربحية مقصودة تبعا في التأمين التعاوني المركب ، وإن تحقيق الربح لا ينفى عنه صفة التعاون إذا كان ذلك وفقا لضوابط معينة تجعل سبيل الحصول عليه مشروعاً.⁷⁰

وأهم قنوات الربح المشروع في التأمين التعاوني المركب :

- أ- استثمار المتوفر من أقساط التأمين في مشاريع إنتاجية مشروعة على أساس المضاربة ، واقتسام الأرباح بين الشركة ، بوصفها الطرف المضارب وبين المستأمنين بوصفهم الطرف صاحب المال .
- ب- استثمار أموال المساهمين بالطرق المشروعة ، حيث أن الشركة تحتفظ بحسابين ماليين منفصلين عن بعضهما :

الأول : حساب المستأمنين المشار إليهم في فقرة السابقة (أي حساب حملة الوثائق) .

الثاني : هو حساب المساهمين الذي يشكل رأس مال شركة التأمين ، وهي شركة مساهمة تعود ملكيتها للمساهمين في رأس مالها كل حسب عدد أسهمه ،⁷¹ والأرباح الناتجة عن استثمار أموال المساهمين أنفسهم .

⁶⁹ - د. أحمد سعيد شرف الدين ، عقود التأمين وعقود ضمان الاستثمار ، مطبعة حسان - القاهرة (مصر) ، سنة 1982 ، ص . 244 ، 245 .

* - تعذر إدارة التأمين : مقصود هو إغفار المستأمنين للإدارة شركة .
⁷⁰ ، 17 - د . أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 88 ، 89 .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

ج- الأجر المعلوم الذي تتقاضاه الشركة من أموال المستأمنين في مقابل إدارتها للعمليات التأمينية على أساس الوكالة .

- إنه ذو نطاق واسع في ميدان الحياة العملية من حيث عدد المستأمنين وأنواع التأمين، فهو البديل الإسلامي للتأمين التجاري.

فالمستأمنون من حيث العدد عدد كبير في حين أن عددهم في التأمين التعاوني البسيط قليل ومحدود ، و أنواع التأمين المؤمن منها كثيرة ومتعددة بحيث تشمل جميع أنواع التأمين سواء ما كان منها تأميناً على الممتلكات أو تأميناً على المسؤولية تجاه الغير أو التأمين على الأشخاص في حين أن عدد أنواع التأمين في التأمين التعاوني البسيط قليل ومحدود في بعض أنواع التأمين .

- إن أقساط التأمين التي يدفعها المستأمنون تبقى ملكيتها للمستأمنين أنفسهم بعد استيفاء كافة الحقوق المالية التي تتطلبها العمليات التأمينية كدفع التعويضات للمتضررين ، وتكاليف إعادة التأمين ، وتكوين الاحتياطيات الضرورية ونحو ذلك وهو أمر يختلف فيه التأمين التعاوني المركب عن البسيط .

- التميز الفني والمعرفي : إن التأمين بشكل عام علم قائم بذاته والتأمين التعاوني بصورته المركبة بوصفه بديلاً للتأمين التجاري وحديثاً في نشأته يتطلب خبرة ومعرفة تخصصية في ميدان التأمين لممارسته وتطبيقه .⁷²

فالعمليات التأمينية لا بد لسلامة ممارستها من وجود كوادر فنية مؤهلة تأهيلاً متميزاً ، لأن قيامها بواجبها بكفاءة و اقتدار يدفع مجلة تقدم الشركة إلى الأمام ، وإن الخطأ في ممارسة العمليات التأمينية وانجازها بغير صورتها الصحيحة له آثار لا تحمد عقبائها في مسيرة شركات التأمين الإسلامي من الناحيتين المادية والمعنوية .

أما التأمين التعاوني البسيط فلا يتطلب معرفة وخبرة متميزتين في ميدان التأمين .

- إنه يدخل في مسمى عقود التبرعات * لأنه يخلو من معنى المعاوضة فما يدفعه المستأمن من الأقساط يكون متبرعاً كلياً أو جزئياً لمن ألم بهم الخطر من المستأمنين ، وما يأخذه المستأمن من تعويضات عند نزول المصيبة به يكون استحقاقاً له من جملة الأموال المتبرع بها من بقية المستأمنين كلياً أو جزئياً أيضاً ، لأن التعويضات إذا لم تستنفذ جميع الأقساط كان التبرع كلياً .

⁷² - د أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق ، ص . 89 ، 90 .

*- المراد بعقود التبرعات : هو تلك العقود التي تقوم على أساس المنحة أو المعونة من أحد الطرفين للأخر كالحبة و الإمارة .

والقاعدة في ذلك كما يقول الدكتور حسين حامد : إن المتبرع لجهة أو الجماعة إذا توافرت فيه هذه الصفة كمن تبرع لطلاب العلم فإنه يستحق نصيباً من هذا التبرع إذا طلب العلم فلا يقال في هذه الحالة .

فكل مستأمن متبرع ، ومتبرع له بصفة إلزامية تتطلبها طبيعة عقد التأمين التعاوني المركب ، لأن موضوع العقد هو التزام المستأمن⁷³ بتحمل الخسائر الناجمة عن الأضرار المؤمن منها عند حدوثها على أساس التبرع والتخريج الفقهي لتبادل الالتزام بالتبرع في عقد التأمين التعاوني أساسه قاعدة الالتزام بالتبرعات عند المالكية .⁷⁴

ولما كان عقد التأمين التعاوني يدخل ضمن عقود التبرعات ولا يؤثر فيه الضرر في استحقاق التعويض فزيادة التعويض عن الأقساط التي دفعها المستأمن لا يعد من قبيل الربا المحرم لأن الربا لا يكون إلا في عقود المعاوضات .

فالمستأمن في عقد التأمين التعاوني متبرع بما يستحق عليه من التعويضات التي تدفع للمتضررين والتعويض الذي يدفع إليه حال تضرره لا يأخذ عوضاً أو مقابلاً لما دفعه من أقساط وإنما يأخذه تبرعاً على أساس أنه أحد المستحقين للمال المتبرع به من قبل المستأمنين .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا ينبغي على كل مشترك في التأمين التعاوني أن يقصد التبرع بكل ما يستوفى منه من أقساط التأمين كتعويض لغيره من المستأمنين المتضررين وأن لا يكون بكون الباعث على اشتراكه في التأمين الحصول على التعويض بل يكون قصد التعاون على ترميم أثار الضرر عند حدوثه .

ولا يؤثر في قصد التبرع في التأمين التعاوني من قبل المشترك فيه أن يتوقع من الطرف الآخر (بقية المشتركين) تقديم شيء له عند إلام الخطر به هو ، فمضى قصد المتبرع وقت التبرع تبرعاً من جانبه دون أن يقصد من وراء تبرعه منفعة تعود عليه فإن نية التبرع تتوافر حتى ولو تحقق له فيما بعد منفعة .

ولا يؤثر أيضاً في قصد التبرع من قبل المستأمنين أن الطرف الآخر (بقية المستأمنين) تعهدوا هم أيضاً بتقديم منفعة إلى المتبرع (المستأمن) فالهبة تظل بدون عوض حتى لو كانت من الهبات المتبادلة . فحين يهب شخص لآخر شيئاً ثم يقوم الموهوب له بهبة شيء الواهب فتظل هبة كل

73 - د. حسين حامد ، المرجع السابق ، ص . 40 ، 130 .

74 - د . أحمد سعيد شرف الدين ، المرجع السابق ، ص . 244 - 248 .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

منهما دون عوض لأن كلا من الهبتين ليست عوضاً عن الهبة الأخرى ، بل كل واحد منهما وهب بنية التبرع غير ناظر إلى الهبة الأخرى كعوض عن هبته .

جاء في المدخل الفقهي لأستاذي المرحوم مصطفى الزرقاء في معرض حديثه عن تصنيف العقود:

((ثامناً - بالنظر إلى تبادل الحقوق: تصنف العقود بهذا النظر ثلاثة أصناف..... ، وعقود

تحوي معنى التبرع ابتداءً و المعايضة انتهاءً كالقرض و الكفالة بأمر المدين ، والهبة بشرط

العوض والواهب الذي يهب على شرط أخذ عوض عن هبته متبرع أيضاً بما يعطيه.

ويرى الدكتور حسين حامد حسن في كتابه ((حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين)) : " إن

الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذل التضحيات هي عقود التبرع التي لا

يقصد المتعاون والمضحي فيها عوضاً مقابلاً لما بذل ، ومن ثم جازت هذه العقود مع الجهالة والغرر

عند بعض العلماء ، ذلك أن محل التبرع إذا فات على من أحسن إليه به لم يلحقه بفواته ضرر ،

فإنه لم يبذل لهذا الإحسان عوض بخلاف عقود المعايضة فإن العوض الذي يبذله أحد طرفي

المعاوضة إذا فات عليه بسبب الجهالة والغرر لحقه الضرر بضياع المال المبذول في مقابلته .⁷⁵

ويقول القرافي في كتابه الفروق : ((التصرفات ثلاثة أقسام : طرفان وواسطة فالطرفان أحدهما

معاوضة صرفة فيتنجب فيها ذلك (أي الجهالة والغرر) إلا ما دعت الضرورة إليه)) .

وثانيهما: ما هو إحسان لا يقصد به تنمية المال كالصدقة والهبة والإبراء، فإن هذه التصرفات لا

يقصد بها تنمية المال بل إن فاتت على من أحسن إليه فلا ضرر عليه فإنه لم يبذل شيئاً..

فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الإحسان التوسعة فيه (أي ما هو إحسان صرف) بكل طريق

بالمعلوم والمجهول فإن ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعاً وفي منع من ذلك وسيلة إلى تقليله .⁷⁶

- احتمالية الاستغلال : لقد أصبح معلوماً أن للتأمين التعاوني المركب هدفين رئيسيين هما : الأول

مقصود أقاله وهو تحقيق الأمان والثاني مقصود تبعاً وهو تحقيق الربح بالطرق المشروعة .

فالمقصد الأساسي لتأمين التعاوني هو ترميم آثار المخاطر التي تحل لأي من المستأمنين على

أساس التكافل و التعاون و لأبأس بأن يكون الربح مقصوداً مع ذلك من قبل المستأمنين أو

الشركة المديرة للعمليات التأمينية كمقصد ثانوي تبعي .

⁷⁵ - د أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق ، ص . 92 ، 93 .

⁷⁶ - أحمد بن إدريس القرافي ، الفروق ، طبعة عالم الكتاب - القاهرة (مصر) ، بدون سنة ، ص . 2 .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

و قد يحصل خلاف ذلك في بعض شركات التأمين الإسلامية التي تدير التأمين التعاوني عندما يكون المدفع من إنشائها هو تحقيق الربح من خلال إدارة التأمين على أساس الوكالة بأجر معلوم ، و يظهر ذلك جليا إذا كان مجلس إدارتها يخلوا من الممثلين عن المستأمنين و إنفرادها في التصرف بأموال المستأمنين بما يحقق لها أكبر قدر من المكاسب⁷⁷ ، و ذلك من خلال تحديدها هي للأجر المعلوم مقابل وكالتها في إدارة العمليات التأمينية و الذي غالباً ما يكون مرتفعاً ، و كذلك تحديدها لبعثها من أرباح فائض أقسام التأمين على أساس المضاربة بوصفها طرفاً مضارباً و تجبير جميع المكاسب لصالح الشركة فهي بذلك تنحرف بالتأمين التعاوني عن مقصده الأساسي لتحقيق هدفه بديل باسم التأمين و بذلك يستغل التأمين الإسلامي و يكون مطية لتحقيق أطماع المساهمين في شركة التأمين ، و المأمول من القائمين على شركة التأمين الإسلامي أن يكون هدفهم الأول تحقيق الأمان للمستأمنين ، و أن تكون مصلحة المستأمنين في طليعة اهتماماتهم و أن يبتعدوا عن الذاتية و الأنانية بحيث تبقى شركات التأمين إسلامية مظهراً و جوهرها ، و تقدم من خلال قيامها بعملها الدليل القاطع و البرهان الساطع على صداقيتها في طرحها لتأمين التعاوني بديلاً إسلامياً عن التأمين التجاري المحرم .

- أنه يصلح كبدل لتأمين التجاري في جميع أنواعه و لكن مع اختلافه في الماهية ، فالأخطار التي يصلح التأمين التعاوني للتأمين منها كثيرة و متعددة كالتأمين على الأشخاص و الحوادث الجسيمة و التأمين على الأشياء بسبب الحريق أو السرقة أو ضد المسؤولية من حوادث السير أو حوادث العمل .

- يقول الدكتور عبد الرزاق السنهوري : " أما جمعيات التأمين التبادلية فهي فالأصل جمعيات التعاونية تجمع أعضاء الجمعية فيها الأخطار التي يتعرضون لها و يلتزمون بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة إليه منهم سنة معينة من الاشتراك الذي يؤديه كل عضو . و من تم يكون هذا الاشتراك متغيراً يزيد أو ينقص بحسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها في خلال السنة .

⁷⁷ د . أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 94 .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

- و يدفع العضو الاشتراك في البداية مقدار معيناً و في النهاية تحسم قيمة التعويضات فإذا كان المقدار الذي دفعه العضو أقل من الواجب لزمه إكماله و إن كان أكثر رد إليهم ما زاد ، و الذي يميز جمعيات التأمين التبادلي عن شركات المساهمة " شركات التأمين التجاري " أن الأولى لا تعمل للربح فليس لها رأسمال و ليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمهم و يكونون هم المؤمنون و العملاء هم المؤمن لهم ، بل أن أعضاء الجمعيات التأمين التبادلية يتبدلون التأمين في ما بينهم إذ يؤمن بعضهم بعضاً فهم في وقت واحد مؤمنون و مؤمن لهم⁷⁸

⁷⁸ د . أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 95 .

المطلب الثاني : أركان عقد التأمين التعاوني المركب

يتكون عقد التأمين التعاوني المركب من الأركان التالية :

- 1- المستأمن : و هو الطرف المأمّن له سواء أكان شخصاً أو جهة .
 - 2- شركة التأمين : و هي الجهة المؤمنة حيث تتولى الشركة إبرام عقد التأمين مع المستأمن نيابة عن بقية المشتركين في التأمين التعاوني على أساس الوكالة بأجر معلوم .
 - 3- الخطر المؤمن منه : و هو الحادث الاحتمالي المستقبلي ، و معنى كون الحادث احتمالياً أنه قد يقع و قد لا يقع ، دون أن يكون وقوعه أو عدم وقوعه متوقفاً على إرادة أحد المتعاقدين " المستأمن و الشركة " بل أن كذلك كله موكل للقدر ، و ذلك كغيره البضاعة المأمّن عليها و حريق المنزل المأمّن عليه فقد يكون و قد لا يكون .
 - 4- قسط التأمين : هو محل التزام المستأمن و يقصد به : " الاشتراك الذي يدفعه المستأمن لشركة التأمين بمقتضى عقد التأمين .
- و يتم تحديد قيمة قسط التأمين بالاتفاق بين الشركة و المستأمن و هناك علاقة وثيقة بين قسط التأمين و مبلغ التأمين من جهة و بين الخطر المؤمن منه من جهة أخرى .
- فشركات التأمين التعاوني : تحدد قيمة القسط على أساس مبلغ التأمين المتفق عليه بحيث يزيد القسط بزيادة هذا المبلغ و ينقص بنقصه ⁷⁹ .
- و هي من جهة أخرى تحدد قسط التأمين على أساس الخطر المؤمن منه و تعدد أوجهه بحيث إذا زاد الخطر ارتفع القسط و بالعكس .
- و كذلك فغن هذه الشركات تأخذ في الاعتبار مدة التأمين عند تحديد القسط و الأصل في القسط أن يكون مبلغ مالياً يستحق عند إبرام عقد التأمين و هذا ما يجري عليه العمل في شركات التأمين التعاوني .

⁷⁹ - في حين أن الدكتور سامر مظفر قنطحي يرى أن القسط المتبرع به من قبل المشترك أما يدفع مرة واحدة أو على أقساط و ذلك حين توقيع العقد يتم سداحه .

5- مبلغ التأمين : هو محل التزام شركة التأمين ، و هو الحد الأقصى لمسؤولية الشركة في حالة تحقق الخطر المؤمن منه .

فتتعهد الشركة بمقتضى عقد التأمين التعاوني بأن تدفع للمستأمن أو للمستفيد الذي يعينه ، مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه في مقابل الأقساط التي يدفعها المستأمن للشركة. و مبلغ التأمين دين في ذمة الشركة ، يكون تارة دين احتماليا و تارة دين مضافا إلى أجل غير معين .

فإذا كان الخطر المؤمن منه غير محقق كان مبلغ التأمين ديننا احتماليا كما في التأمين من الأضرار بشقيه : - الأول : التأمين على الأشياء كالتأمين من الحريق ، و الثاني : التأمين من المسؤولية فإذا كان الخطر المؤمن منه و هو وقوع الحريق مثلا أو تحقق المسؤولية أمر غير محقق الوقوع فيكون مبلغ التأمين احتماليا في ذمة الشركة .

و أما إذا كان الخطر المؤمن منه محقق الوقوع في المستقبل و لكن وقت وقوعه غير معروف فيكون مبلغ التأمين ديننا في ذمة الشركة مضافا إلى أجل غير معين كما في نظام التأمين الإسلامي للتكافل و الاستثمار المعروف بالتأمين التجاري بالتأمين على الحياة .⁸⁰

ففي هذه الحالة يكون الخطر المؤمن منه أمرا محققا الوقوع و لكن لا يعرفه وقت وقوعه فيكون مبلغ تأمين ديننا في ذمة الشركة على أجل غير معين ، و فيما يتعلق بمقدار مبلغ التأمين فإن الشركة تلتزم بدفع ما وقع عليه الاتفاق بينها و بين المستأمن في عقد التأمين مع مراعاة التقيد بأنظمة و قوانين الخاصة و المعمول بها في البلد الذي تعمل فيه الشركة .⁸¹

المطلب الثالث : أنواع التأمين التعاوني المركب

يغطي التأمين التعاوني المركب أنواع التأمين التالية :

أولا : التأمين من الأضرار و يقسم إلى نوعين :

⁸⁰ د . أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص . 81 .

⁸¹ يذكر أن الدكتور سامر مظفر قنطحي ، يرى في كتابه التأمين الإسلامي التكافلي لا فرق بين أركان عقد التأمين التعاوني البسيط و المركب على في شركة التأمين في الثاني و الصندوق في الأول .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

النوع الأول : التأمين على الممتلكات و يراد منه التأمين من الأخطار التي قد تلحق بأضرار بشيء معين كالتأمين من أخطار الحريق و السرقة و التأمين المنزلي الشامل و تأمين الوجودات الزجاجية و تأمين المركبات تأميناً تكملياً " لتغطية هيكل المركبات ذاتها " .⁸²

النوع الثاني : التأمين من المسؤولية و يراد منه تأمين الشخص نفسه من الضرر الذي قد يصيبه في ماله في حالة تحقق مسؤولية قبل الضرر و رجوع المضرور عليه فتقوم شركة التأمين بدفع التعويض للمستأمن أو للمتضرر مباشرة . و يقسم إلى قسمين :

- القسم الأول : تأمين المسؤولية المدنية و منه تأمين مسؤولية مالكي المركبات تجاه الغير ، و تأمين مسؤولية أصحاب المصانع و المؤسسات و الشركات مما قد يتعرضون له من مسؤولية تجاه الغير أثناء وجودهم في ممتلكاتهم و تأمين مسؤولية المقولين تجاه ما يصيب الغير من أضرار أثناء تنفيذهم لالتزاماتهم .

- القسم الثاني : تأمين المسؤولية المهنية : و منه تأمين مسؤولية أصحاب المهن كالأطباء و الصيادلة مما قد يصيبهم من مسؤولية قانونية اتجاه الغير نتيجة مزاولتهم لمهنتهم .⁸³

ثانياً : التأمين على الأشخاص : و يراد منه التأمين من الأخطار التي تهدد الشخص في حياته أو في سلامة جسمه أو قدرته على العمل و منه تأمين الحوادث الشخصية ، كأن يصاب في جسمه إصابة تعجزه عن العمل مجزاً دائماً أو مؤقتاً ، و تأمين إصابات العمل ، و تأمين نفقات العلاج الطبي ، و نظام التكافل الاجتماعي " و هو ما يعرف في التأمين التجاري بالتأمين على الحياة " .
ثالثاً : تأمين أخطار النقل : و يقسم إلى ثلاثة أقسام⁸⁴

القسم الأول : التأمين البحري : و يقصد به التأمين من أخطار النقل بالطريق البحر أو النهر سواء كان تأمين على البضائع أو على السفن . *

القسم الثاني التأمين البري و يقصد به التأمين على البضائع من أخطار النقل بطريق البر

⁸² د. حسين حامد حسن ، المرجع السابق ، ص. 28 - 31

⁸³ د. أحمد سالم ملح ، التأمين الإسلامي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص. 44.

⁸⁴ د. حمد سالم ملح ، المرجع السابق (2) ، ص. 45

* في التأمين البحري و تطبيقاته في الشركات التعاونية الإسلامية قد حددت عدة ضوابط أساسية منها ان يشهد المتضرر بالضبط عن البضائع المتضررة او المفقدة حسب التعليمات الصادرة عن هذه الهيئة .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

القسم الثالث : التأمين الجوي و يقصد به التأمين على البضائع من أخطار النقل بطريق الجو.
 رابعا : التأمينات الهندسية : و منها تأمين أخطار مقاولي الإنشاءات و التركيب و تأمين معدات و
 آليات المقاولين ، و تأمين الأجهزة الالكترونية " جهاز الكمبيوتر " .
 خامسا : التأمين الصحي : يعتبر التأمين الصحي من أهم أنواع التأمين التي تقدمها شركات
 التأمين ، من وجهة نظر حملة الوثائق نظرا لتكاليفه المالية العالية التي تتطلبها المعالجة بصورها
 المتعددة و خاصة عند الأطباء و المستشفيات القطاع الخاص ، و يقسم التأمين الصحي إلى
 قسمين هما :

1- التأمين الصحي الفردي : فحامل الوثيقة فيه هو الشخص الذي تقدم بطلب الحصول على
 عقد التأمين بصفته الشخصية أو بالنيابة عن و باسم تابعيه القانونيين أو المستخدمين
 العاملين بمنزله و تم قبول طلبه رسميا من شركة التأمين الإسلامية كطرف مؤمن
 و التابعون القانونيون لحامل الوثيقة هم زوجته و أطفاله الغير المتزوجين و التي لا تتجاوز
 أعمارهم 25 سنة إذا كانوا طلابا جامعيين .

2- التأمين الصحي الجماعي* : فحامل الوثيقة فيه هو الشخص الذي تقدم بطلب للحصول على عقد
 التأمين بصفة شخصية أو بالنيابة عن أو باسم العاملين لديه و تابعيهم القانونيين و تم قبوله
 رسميا من قبل شركة التأمين الإسلامية كطرف مؤمن⁸⁵

و العاملون لدى حامل الوثيقة هم كل موظف يعمل بدوام كامل لقاء أجر معين .
 و التابعون القانونيون للموظفين هم : زوجة الموظف و أطفاله الذين أعمارهم ما بين 18 سنة و
 25 سنة إذا كانوا طلابا جامعيين

⁸⁵ د. محمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص. 309 ، 310 .

* التأمين الصحي الجماعي : هو ذلك التأمين الذي يباشره رب العائلة مشمولا بالعائلة كاملة كما سبق توضيحه أو الذي يباشره
 صاحب المؤسسة الخاضعة للموظف و ذلك بتأمين جميع موظفيها و تابعيهم .

المبحث الثاني : تطور التأمين التعاوني

بعد أن استقر الأمر على حرمة التأمين التجاري وإقرار حل التأمين التعاوني و طرحه بديلاً مشروعاً كما تقدم ، فلقد أختلف المصنفون بالتأمين حول بداية ظهوره ففريق قال أن أصوله تعود لقدماء المصريين الذين عرفوا هذا النظام و آخر رأى بالعرب هم كنت بداية ظهوره عندهم و آخر رأى بأن بداية ظهوره كانت في أوروبا .

إلا أن الراجع في الدراسات التاريخية قد أكد أن التأمين التعاوني قد ظهر عند العرب و ذلك لما عرفه قبل الإسلام و تطور بعد و هو ما يعتبر أصلاً للتأمين التعاوني . و كل هذا سنعرفه في هذا المبحث من خلال ما يلي :

المطلب الأول : نشأة التأمين التعاوني :

و من خلال هذا المطلب سندرس نشأة التأمين التعاوني من خلال النقاط التالية :

أولاً: الأصول التاريخية للتأمين التعاوني : كما سبق و أن تم تأكيد أن العرب هم أول من عرفه نظام التأمين التعاوني أو التبادلي و ذلك قبل ظهور الإسلام ، أي في الجاهلية و بعد ظهور الإسلام* و قد استدلووا بذلك على الأسانيد التالية :

حيث ظهر أول نوع من التأمين و هو " الإبلانف " : هو الذي أبرمه بنو عبد مناف أثناء رحلتهم الشتاء و الصيف التي كانوا يقومون بها و قد ورد ذكرها في سورة قريش ، حيث قال تعالى : " إِبِلَانْفِ قُرَيْشٍ (1) إِبِلَانْفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2)"⁸⁶ و جاء في تفسير هذه السورة أن تجار قريش كانوا يخرجون للتجارة في رحلتين ، الأولى في الشتاء قاصدين اليمن و الثانية في الصيف قاصدين الشام .

و كانوا يتعرضون أثناء رحلاتهم هذه لمخاطر الطريق من غارات قطاع الطرق و نهب بضائعهم ، و كذلك كانوا يتعرضون للكوارث الطبيعية ، فعند أصحاب الإبلانف و هم أربعة أخوة من بنو عبد مناف إلى عقد عهد الحبل ، أي اتفاق مع قاطن البلاد و المناطق التي يمرون ليؤمنوا على تجارتهم من أخطار الطريق فالأف هاشم بن عبد مناف فيصر عندما خرج إلى بلاد الشام ، كما ألف أخوه عبد شمس الأحباش ، و ألف المطلب

⁸⁶ - القرآن الكريم ، سورة قريش ، الآية 1 - 2 .

* - و لقد أكد هذا الرأي الشيخ و المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة .

بلاد اليمن ، أما نوفل فقد ألفه كسرى عند خروجه إلى بلاد فارس و كان هذا الإيلافه أو العقد يقضي بإثانة و تعويض من تتعرض تجارته للنهب أثناء الرحلة .
و بموجب هذا العهد كان تجار قریش يخرجون إلى مختلف الأمصار فلا يتعرض لهم أحد و لا تتعرض تجارتهم للنهب ، و كانوا يقومون بدفع تعويض لمن تتلفه أو تنهب بضاعته .⁸⁷

2- العاقلة : عصبته " قرابته من جهة الأب " التي تعقل عنه أي تدفع دية إذا جنى ، و هم من لهم إرث الجاني إذا ورض ، و عليهم نصرته إذا جنى بطريق الخطأ .
و العاقلة : جمع عاقل ، و هو هنا دافع الدية و سمي بذلك بأن إبل الدية كانت تعقل بثناء ولي المقتول . و اتفق الفقهاء على أن دية القتل الخطأ تجب على أغنياء العاقلة ، أما القتل العمد فيقع على الجاني و ذلك لأن الخطأ قد يقع و الدية الكبيرة " 100 بعير لا يتحملها مال الجاني وحده " ، فوجب على العاقلة على سبيل مواساته و أمانته و التخفيف عنه و قد قضى سيدنا رسول الله صلى الله عليه و سلم بدية المرأة على عاقلتها⁸⁸ .
و ذهب الحنفية إلى أن العاقلة هم أهل ديوان القاتل ، و احتجوا بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل الدية على أهل الديوان ، فإن لم يكن القاتل منهم فعاقلته عصبته .
هل يشترك الجاني مع العاقلة أم لا يشترك ؟ و هناك رأيان : و يؤخذ من كل واحد من العاقلة مبلغ قليل ، لا سيما إذا كانت العاقلة كثيرة ، فإن قلت رأى بعض الفقهاء توسعتهما بضم أقرب القبايل إليهم من النسب ، كي لا يتعدى نصيب الواحد مبلغ قليلا . و من ليست له عاقلة ، كاللقيط أو الذمي أسلم ، فعاقلته بيت المال ، لأن بيت المال وارث لمن لا وارث له ، و بالمقابل فإنه يعقل عن من لا عاقلة له .

فإن نظام العاقلة يشبه نظام التأمين التعاوني من حيث أن التعويض كبير يجمع من مجموعة كبيرة من الناس ، باشتراكات صغيرة تجبى عند وقوع الحادث .
و يقوم نظام العاقلة على أساس القرابة " العصة " أو زمالة المهنة ، أما نظام التأمين فيقوم على أساس تجمع اختياري و من هؤلاء أو من سواهم من الناس الراغبين⁸⁹

87 - د. نعمان محمد مختار ، المرجع السابق ، ص. 221، 222.

88 - د. رفيع يونس المصري ، التمويل الإسلامي ، دار الفلم - دمشق "سوريا" ، الطبعة الأولى ، السنة 2012 ، ص. 218.

89 - د. رفيع يونس المصري ، المرجع السابق ، ص. 219.

- 3- صحيفة المدينة حيث نصت هذه صحيفة التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم على عدة صور من صور التأمين منها للنص على فداء الأسرى المسلمين ، عن طريق تعاون المسلمين دفع ما يفدون به أسراهم كذلك تضمنت الصحيفة بندا ينصب على وفاء دين الغارمين ، و ذلك عن طريق تعاون المسلمين واشترائهم في دفع الدين عن من يعجز عن المسلمين عن الوفاء بدينه ، و هذه النظام عرفه قبل فرض الزكاة و نظام الوفاء بدين الغارمين كثير الشبه بنظام تأمين الدين الذي عرفه مؤخرا⁹⁰
- 4- قيام سيدنا عمر بن الخطاب بتسجيل أصحاب كل حرفة حسب سكنهم في سجل خاص بهم ، فمن أصابه عجز عن العمل من أعضاء الحرفة ألزم بقية الأعضاء بدفع الإعانة
- 5- الموالاة :

الميراث قائم في الإسلام على أساس القرابة أو العصبية ، و كذلك العقل " الذمة " يقع على العصبية فكل واحد من هؤلاء يرث إذا مات قريبه و بالمقابل يعقل عنه إذا جنا خطأ و ولاء الموالاة ، الجائز عند الحنفية ، قريبه منه ، إذ يتفق كل منهما مع الآخر بقوله: ترثني إذا مت ، و تعقل عني إذا جنيت . و لا يختلف ولاء الموالاة عن " الإرث و العقل " إلا من حيث إن هذا قائم على أساس القرابة و الأول على أساس الاتفاق أو التعاقد أو التحالف ، مما يجعله أقرب إلى نظام التأمين⁹¹

6- المناهدة :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الأشعريين أرسلوا في الغزو ، أو قتل طعام عيالهم في المدينة ، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إزاء واحد بالسوية ، فهم مني و أنا منهم " متفق عليه

أرملوا* : فني زادهم أو أوشك ، و أصله الرمل أنهم لصقوا بالرمل ، أو صاروا عليه ، من القلة .

⁹⁰ د نعمان محمد مختار ، المرجع السابق ، ص 222-223

⁹¹ د. رفيق يونس المصري ، المرجع السابق ، ص 220

* انتهى ما حكمهم

و النهد : إخراج القوم نفقاتهم ، على قدر عدد الرفقة ، أو كمال منهم على قدر نفقة صاحبه
قال ابن سيده: النهد : العون
طرح نهده مع القوم : أغانمهم و خارجهم ، أي اشتركوا في إخراج المال لسد النفقة . يقال : ناهد
بعضهم بعضا ، و تناهدوا : : تخرجوا . و عبر بعض العلماء عن المناهدة بالمخارجة .
يلاحظ أن الأقساط التي أخرجها الأشعريون قد تكون متساوية أو متفاوتة ، كذلك المبالغ التي
عادت على كل منهم قد تكون متساوية إذا تساوا في الكل ، و قد تكون متفاوتة إذا
تفاوتوا فيه.
و أجاز العلماء أن تكون الأقساط متساوية و المبالغ متساوية ، أو الأقساط متساوية و المبالغ
متفاوتة ، أو الأقساط متفاوتة و المبالغ متساوية أو الأقساط متفاوتة و المبالغ متفاوتة .
و استند بعض العلماء المعاصرين إلى المناهدة في إثبات جواز التأمين التعاوني ، و لم يروا
فيه ربا أو محرما

7- العمري (الربح الدائم مدى الحياة) :

قال الفقيه المالكي الباجي لدى كلامه عن بيع الخمر من دفع إلى رجل داره ، على أن ينفق
عليه حياته ، روى ابن المواز عن أشهب : " لا أحبه ذلك ، و لا أفسنه إن وقع "
و قد استخدمنا لفظ (العمري) هنا ينفق عليه عمره ، و لكن العمري هنا معاوضة و في كتب
الفقه تبرع

و هذا شبيه بالتأمين على الحياة ، فالدار هي قسط التأمين " قسط وحيد " ، و النفقة هي مبلغ
التأمين ، و تقوم هذه العملية على أساس التساوي بين قيمة الدار و القيمة الحالية لدفعات
الإنفاق مدى الحياة" بيع بثمن مقسط على أقساط مدى الحياة " . و في حين أن قيمة الدار
معلومة ، فإن سن حياته غير معلومة ، و ربما تقدر تقديرا ، و يمكن أن يكون مبلغ التأمين
في صورة مرتبة مدى الحياة ، ة هذه العملية يمكن أن ينظر إليهما أيضا على أنها وقوف
لدار ، بحيث ينتفع من ثلثها طيلة حياته

و هذه العملية لا تتم اليوم ، في ظل التأمين المعاصر ، على أساس فردي ، بل تتم على أساس
جماعي ، بواسطة هيئة تأمين ، تؤمن على عدد كبير من الناس و ذلك لأجل تمكينها من

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

تطبيق الحسابات الأكتوارية و نظرية الاحتمالات و قوانين الأعداد الكمية و حساب متوسط الحياة المتوقع ، و تحديد قسط التأمين في ضوء عمر المستأمن و مهنته و ظروفه الصحية⁹² و بعد أن تم استعراض الأصول التاريخية للتأمين التعاوني في الشرط الأول من هذا المطلب ، سنتطرق لنشأة التأمين التعاوني تحت ظل الشريعة الإسلامية .

ثانيا : نشأة و تطور التأمين التعاوني " المركب "

و لقد بذلت على مدار العقدين الماضيين جهود مشكورة تكلفت بالنجاح و تمنضت عن إقامة شركات تأمين إسلامية تعمل على أساس التأمين التعاوني و لكن بصورة متطورة على نحو ما تقدم فيه مفهوم التأمين التعاوني المركب *

و كان الدافع على ظهور التأمين التعاوني المركب الذي أنشئت على أساسه شركات التأمين الإسلامي هو أن التأمين التعاوني بصورته البسيطة يصلح عندما يكون المشتركون فيه عددا محدودا يعرفه بعضهم بعضا ، و كذلك إذا كان التأمين ضد أخطار معينة محدودة كحوادث السيارات و الحريق و الغرق .

فإذا زاد عدد المستأمنين ليبلغ الآلاف و تنوعت الأخطار المؤمن منها لتشمل أنواعا كثيرة أقتضى الأمر وجود جهة تتولى إدارة التأمين التعاوني اكتتابا و تنفيذيا بصفة الوكالة و هذه الجهة هي شركة التأمين و من أهم العوامل التي شجعت على إنشاء شركات التأمين التعاوني صفة الجشع و الاستغلال التي مارستها شركات التأمين التجاري بعد أن أصبح هدفها الأساس هو الربح ، و زاد من استغلالها أن التأمين في بعض صورته صبح إلزاميا كالتأمين على السيارات من المسؤولية ، و تأمين أصحاب المال على حياة العمال ، و التأمين على البضائع المستوردة بطريق فتح الاعتماد و نحو ذلك .⁹³

فقد أحدث ذلك ردة فعل ساهمت في تأسيس العديد من شركات التأمين الإسلامي على أساس التأمين التعاوني ، و هو أمر أقض مضاجع شركات التأمين التجاري لأنه حل محلها في النطاق الواسع الذي كانت تعمل فيه ، و بمنهجية إسلامية متميزة تقوم على أساس تقديم الحماية للمستأمنين متكافئة .

⁹² د. رفيع يونس المصري ، المرجع السابق ص. 221-222 .

⁹³ - د. احمد سالم ملحم ، المرجع السابق ، ص. 75 ، 76 .

* لقد كانت مساهمة ظهور هذا النوع من الشركات بعدا واسعا في مجال التأمين ليعطي لشريعة الإسلامية تفرد في نظامها التأميني عن ما شهما في أنظمة أخرى

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

و لابد من أن ينسب الفضل لأهله ، فقد كان للمصارف الإسلامية الدور الفعال و المميز في إيجاد شركات التأمين الإسلامي و دعمها و رعايتها و إنجاحها فكثير من هذه الشركات منبثق عن بعض المصارف الإسلامية و تقوم المصارف الإسلامية بالتأمين على ممتلكاتها و ممتلكات المتعاملين معها لدى تلك الشركات كما أن المصارف الإسلامية تعتبر جهة إيداع و استثمار لأموال الشركات التأمين الإسلامية و من أشهر هذه الشركات و أسبقها تأسيسا على غيرها ما يلي :

- 1- شركة التأمين الإسلامية السودانية : و هي أول شركة تأمين إسلامي ظهورا حيث ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1979 م ، في الخرطوم من قبل البنك الفيضي السوداني⁹⁴ *
 - 2- الشركة الإسلامية العربية للتأمين "اياك" : و قد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1979 في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي
 - 3- الشركة الوطنية لتأمين التعاوني : لقد ظهرت إلى حيز الوجود في الرياض بالمملكة العربية السعودية سنة 1985 بموجب مرسوم الملكي ، و هي شركة حكومية بالكامل
 - 4- الشركة الإسلامية للتأمين و إعادة التأمين : و قد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1985 في البحرين
 - 5- شركة التأمين الإسلامية العالمية : و قد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1992 في البحرين ، و لبنك البحرين الإسلامي دور مهم في إنشائها و استثمار أموالها .
 - 6- شركة الأمان للتأمين و مقرها الرئيسي بالبحرين
 - 7- شركة التأمين الإسلامية " شركة المساهمة العامة المحدودة " و قد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1416 هـ الموافق ل 1996 م في الأردن من قبل البنك الإسلامي الأردني .
- و بعد أن تم استعراض النشأة التاريخية لتأمين التعاوني وصولا إلى يومنا هذا .

* تعتبر السودان أول حاضنة لمشروع التأمين التعاوني في صورته المتطورة و ذلك منذ نشأة بنك الفيصل الإسلامي لسنة 1978 .

- فما هي المبادئ التي يركز عليها هذا النوع من التأمين؟

المطلب الثاني: مبادئ التأمين التعاوني

إن شركة التأمين الإسلامية تمارس أعمالها وفق المبادئ التالية:

أولاً: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها و يشمل ذلك:

1- ممارسة العمليات التأمينية على أساس التأمين التعاوني المقتر شرعاً كبديل لتأمين التجاري

المحرم بحيث يشمل جميع أنواع التأمين: تأمين الممتلكات، تأمين من المسؤولية،

تأمين الأشخاص.

2- عدم تأمين الممتلكات المحرمة كحماويات الخمر و لحوم الخنزير و كل الشركات التي

يتمحور عملها في الاتجار بالمحرمات أو صناعتها.

3- أن تكون اتفاقيات إعادة التأمين وفق توجيهات هيئات الرقابة الشرعية.

4- إيداع أموال التأمين في مصارف أو مؤسسات إسلامية.

5- استثمار أموال التأمين بالطرق المشروعة و ذلك باستثمار أموال المساهمين و المتوافر من

الأقساط و الرصيد المستقبلي من أموال معيد التأمين بمقتضى اتفاقيات إعادة التأمين

بين الفريقين

6- عدم اشتغال وثائق التأمين على شروط باطله شرعاً

7- التزام بالفتوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية في جميع معاملاتها و نشاطاتها في ما

يجد من أمور تفرزها الممارسات العملية كتأمين الفنادق التي تباع الخمر.

8- الالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة عن المؤسسات المالية الإسلامية

9- تقديم التحكيم الشرعي على الاحتكام إلى القضاء و القانون المدني في حل المنازعات و

رفع الخلافات وفق شرط التحكيم الشرعي الذي تشتمل عليه وثائق التأمين.

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

10- إدارة العمليات التأمينية و أموال التأمين من قبل شركات التأمين الإسلامية على أساس الوكالة بأجر معلوم يحدد ابتداءً قبيل كل سنة مالية .

ثانياً : تحقيق مبدأ التعاون بين المستأمنين و ذلك من خلال الاحتفاظ بين جميع إقساط التأمين المستوفاة منهم في حساب خاص بهم يصرفه النظر عن نوع التأمين و عدد وثائق التأمين لكل مشترك بحيث يتم تعويض المتضررين من هذا الحساب .
و تأكيداً لهذا المبدأ فقد اشتملت كل وثيقة من وثائق التأمين في شركة التأمين الإسلامية على سبيل المثال على فقرة التأمين التعاونية التالية :

" يعتبر قبول حامل هذه الوثيقة التعامل مع الشركة موافقة صريحة منه على مشاركة غيره من حامله الوثائق على أساس التعاون و اعتبارها وكيلاً عنه لأجر معلوم لإدارة العمليات التأمينية و اعتبار الشركة مديراً لاستثمار الأموال المتوفرة في حساب حملة الوثائق على أساس عقد مضاربة نصير حصة شائعة من أرباح تلك الاستثمارات بصفتها مضارباً
ثالثاً : تحقيق مبدأ العادلة بين المساهمين و المستأمنين :

و ذلك من خلال فصل التأم بين حقوق المساهمين و حقوق المستأمنين بحيث يكون لكل من الفريقين حساب مالي خاص به تجنباً لاختلاط الأموال ، و تداخل الحقوق و الوجبات المالية .
فكل من الحسابين موارد خاصة ، و يحتل ما ينصه من مصاريف و نفقات وفق ما تقتضيه القوانين و الأنظمة و التعليمات المالية الخاصة بتلك الشركات إضافة إلى المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية و فتاوى و توجيهات هيئات الرقابة الشرعية على النحو التالي :

1- يقدم المساهمون رأس المال للشركة لإشمارها و إعطائها الوضع القانوني لتزاول أعمال

التأمين

2- تدفع من حساب المساهمين ميع المصاريف العمومية مثل الرواتب و الإيجارات و المصاريف الإدارية الأخرى بالإضافة إلى المصاريف الرأسمالية و التي تخص الأصول الثابتة .

3- يأخذ الاحتياطي المالي القانوني من حساب المساهمين حسب النسب المنصوص عليها
قانون الشركات التي أسست الشركة على أساسه ، حيث سيرد إليهم في نهاية عمر

الشركة

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

- 4- يستحق المساهمون أرباح استثمار رأس المال كاملة بصفتهم أصحابه ، و نصيبهم من أرباح الاستثمار المتوفر من أقساط التأمين ، و الرصيد المتبقي من أموال معيد التأمين بإضافة إلى الأجر المعلوم للوكالة التي تدار على أساسها العمليات التأمينية .
- 5- يتم توزيع الأرباح المستحقة للمساهمين بنسبة ما يملك كل مساهم من إجمالي أسهم الشركة .
- 6- يقدم المستأمنون أقساط التأمين لتمكين الشركة من تغطية الالتزامات المالية الخاصة بحسابهم حيث رصدها في صندوق التأمين التعاوني
- 7- تدفع التعويضات للمتضررين من صندوق لتأمين التعاوني طبقا لشروط الوثائق⁹⁵
- 8- تسدد مصاريف إعادة التأمين ، و كل ما ينص الوثائق من مصاريف و عمولات من صندوق التأمين التعاوني
- 9- تقتطع من أقساط التأمين الاحتياطيات الفنية ، حيث سيتم التبرع بها فيه وجوه الخير في نهاية عمر الشركة ، بعد أن تكون الشركة قد قامت بتسديده كافة الالتزامات و الحقوق التي ترتب عليها نتيجة ممارستها للعمليات التأمينية⁹⁶
- 10- يضاف إلى حساب حملة الوثائق حصتهم من أرباح استثمار المتوفر من الأقساط وفق أحكام عقد المضاربة
- 11- يضاف إلى حساب حملة الوثائق المبالغ المقتطعة من حساب معيد التأمين بصفته عمولات إعادة التأمين و عمولات أرباح إعادة التأمين
- 12- يوزع الفائض التأميني على المستأمنين لأنهم أصحاب الحق فيه وفق معيار الذي تعتمد كل شركة من جملة معايير الفائض التأميني الصادرة عن هيئة المحاسبية و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

95- أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص. 48-49 .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

وابعا : تحقيق مبدأ التكافل بين المساهمين و المستأمنين :
و ذلك من خلال تبادل القرض الحسن ذو ان تتحمل الجهة المقترضة لأية فوائد
و يحصل ذلك بالنسبة للمستأمنين إذا لم تتفق أقساط التأمين لتغطية كافة الالتزامات المالية
الخاصة به ، و لو يكن لدى الشركة رصيد احتياطي من فائض الأقساط يحصل ذلك بالنسبة
للمساهمين إذا اقتضى الأمر أن يتبرعوا من صندوق المستأمنين
و كذلك تحقيق مبدأ التكافل بين المستأمنين من جهة أخرى ، فمبلغ التأمين الذي يدفع للورثة
أو للمستفيد في تأمين التكافل الاجتماعي " تأمين مخاطر الحياة" يمثل صورة من صور التكافل
بين المشتركين في هذا النوع من التأمين تماما كما كفول اليتيم بعد وفاة أبيه⁹⁷
خامسا : تحقيق مبدأ التضامن بين شركات التأمين الإسلامية داخليا و خارجيا
و ذلك من خلال

1- أقسام الخطر المؤمن وفق نظام المصصات المعمول به في شركات التأمين بحيث يتم توزيع

الخطر على كثر من شركة بسبب عدم توافر الطاقة الاستيعابية لدى شركة التأمين
المباشر ، أو بسبب إلزامية القانون فهذه الحالة تمثل صورة من صور التضامن بين
الشركات التأمين الإسلامية في حالة تعددها في أسواق التأمين⁹⁸

2- التبادل المعرفي الخاص بأعمال التأمين الإسلامي ، و التعاون على تذليل العراقيل التي

تعترض مسيرة عمل الشركات ، و العمل على إيجاد البديل الشرعي لإعادة التأمين و
تغير ذلك من الأمور التي تحقق مصالح شركات التأمين الإسلامي من خلال عقد
المؤتمرات و الندوات الخاصة بالتأمين الإسلامي و المشاركة فيها*

سادسا : المحافظة على مبدأ أمانة المسؤولية و شفافية العلاقة مع شركات إعادة التأمين لبناء
أواصر الثقة في التعامل بينها و بين شركات التأمين الإسلامية .
و ذلك من خلال الممارسات التالية :

1- التقيد ببنود اتفاقيات إعادة التأمين المبرمة بين الفريقين بما يحقق المصالح المشتركة

لهما

97 - د. أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق (2) ، ص 49 .

2- الحرص على عدم تأمين الأخطار التي لا تتحقق فيها الشروط التي ينبغي تحققها لقبول تأمينها

3- المحافظة على حقوق شركات إعادة التأمين و أموالها المستفناة وفق اتفاقيات إعادة ، و استثمارها بالطرق المشروعة وفق عقد المضاربة⁹⁹

99 - د. أحمد سالم ملحم ، المرجع السابق، ص.50.

* يذكر أن التأمين التعاوني قد لاقى تفاعلاً إيجابياً في كثير من الدول العربية و خاصة نظام التكافل الصحي و الرعاية الصحية .

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

المطلب الثالث : تطبيقات التأمين التعاوني في ظل الشريعة الإسلامية
يحتل التأمين الجزائري المرتبة 68 عالميا بحصة قدرها 0.016 % من سوق التأمين العالمية ، و المرتبة السابعة إفريقيا بحصة 1.3 % من سوق التأمين الإفريقي .
و بالرجوع إلى التأمين التكافلي في الجزائر ، فمن المثال الحي على هذه الشركات هي شركة سلامة للتأمين ، و اخترنا هذه الشركة لتكون نموذجا لتطبيق التأمين التكافلي باعتبارها الشركة الوحيدة التي تقدم منتجات في التأمين التكافلي* في الجزائر¹⁰⁰
- تجربة شركة سلامة الجزائرية :

1- تعريفه بالشركة " سلامة " :

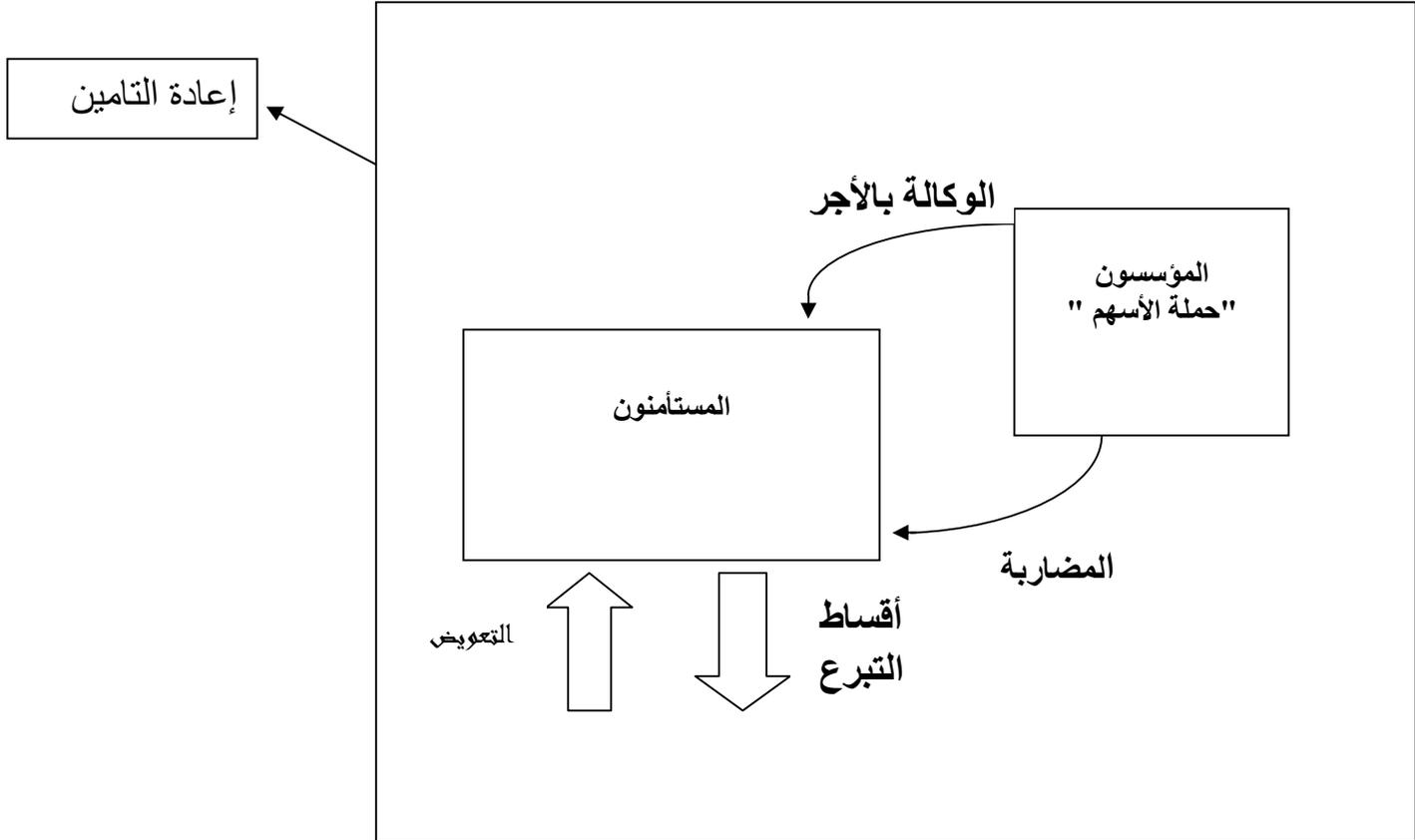
شركة سلامة للتأمينات هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين " اياك " الإماراتية و مقرها السعودية ، لقد اعتمدت شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية ، و قد استحوذت على الشركة البركة و الأمان المنشأة في 2006/03/26 ، حيث حدث تغير في التسمية و تجديد الاعتماد و قد اعتمدت شركة سلامة للتأمينات الجزائر بقرار سالف ذكر مما يعني أنها امتصت شركة البركة و الأمان لتأمين و إعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000 و التي أصبحت اليوم سلامة للتأمينات الجزائر¹⁰¹

تعد شركة سلامة لتأمينات الجزائر الوحيدة من بين جميع شركات التأمين في السوق الجزائرية التي تتعامل في مجال التأمين التكافلي إلى جانب التأمين التحليلي ، بالإضافة إلى مشروع بنك البركة لتقديم هذه الخدمة

2- تجربة سلامة للتأمينات : تستخدم شركة سلامة للتأمينات ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها المالية و إدارة صناديق التكافل على وجه التحديد نموذج الوكالة ،

¹⁰⁰ - أ. أمان بوزينة ، مداخلة في بعنوان شركات التأمين التكافلي " شركة سلامة " ، الملتقى الدولي السابع حول : الصناعة التأمينية - الواقع العملي و آفاق التطوير ، جامعة حسينة بن بوعلي ، كلية العلوم الاقتصادية ، ديسمبر 2012 ، ص 11
* التأمين التكافلي له عدة مدلولات كالتعاوني أو التبادلي و غيرها من المصطلحات المتشابهة

نموذج المضاربة ، و النموذج المختلط ، ة هذا الأخير الأكثر ممارسة في الشركة¹⁰²



الشكل رقم (1) تكييف التأمين التعاوني¹⁰³

1- نموذج المضاربة : المضاربة هي اتفاقية استثمار الأموال بين اثنين أحدهما يقدم رأس مال و الآخر يقدم الجهد " المضارب " ، و ناتج المضاربة " الربح " يتم اقتسامه بين الاثنين بنسبة محددة مثلا 50 / % 50 أو 2/1 و في هذا النموذج يكون حملة الوثائق هم الذين يقدمون رأس المال و المؤمن ه المضارب .

102- أ. بملولي فيصل و أ. خويلد عفاف ، مداخلة بعنوان التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التقليدي في الجزائر " الواقع و الآفاق " ، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي و آفاق التطوير جامعة الخلف ، كلية العلوم الاقتصادية ، ديسمبر 2012 ص. 11

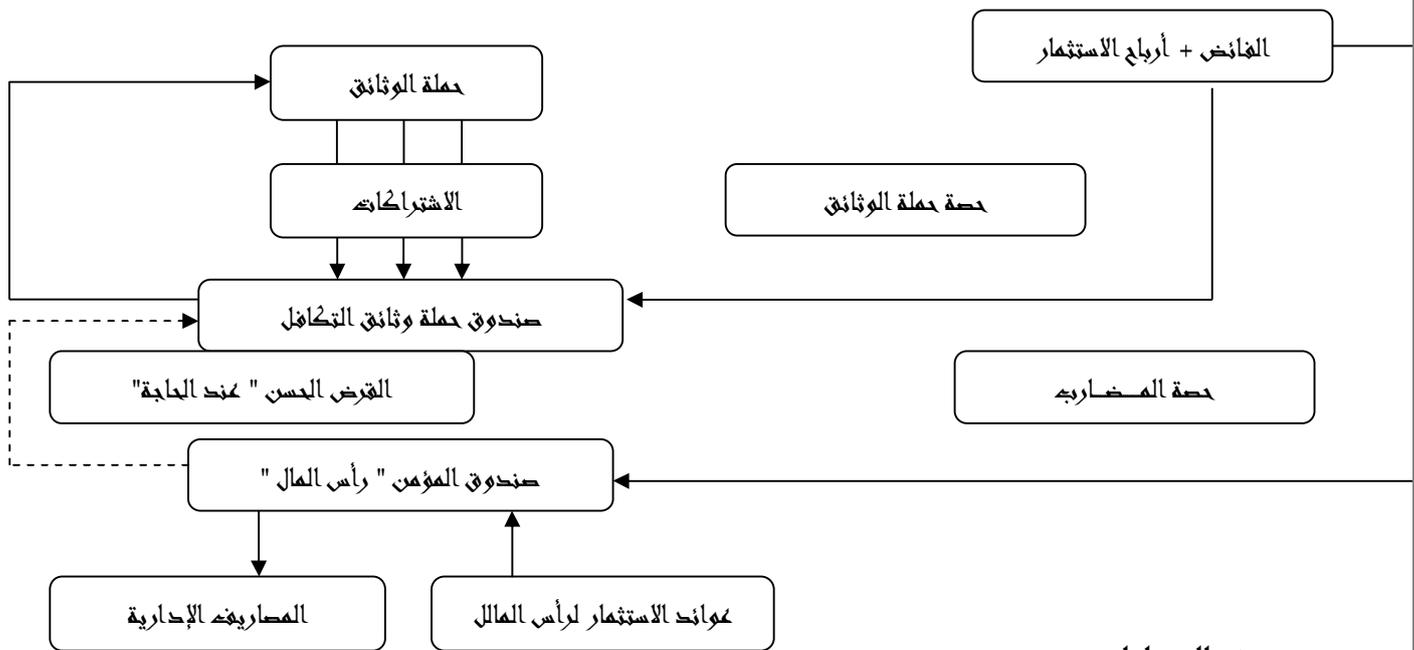
103- د... سامر مظفر قنطجبي ، المرجع السابق ، ص. 39

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

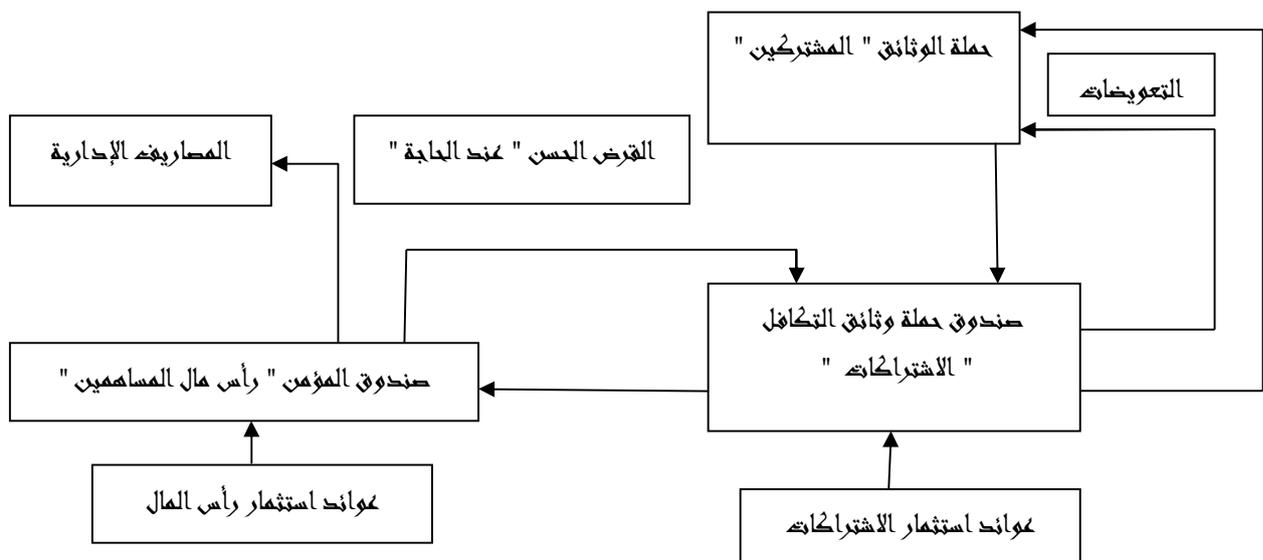
2- نموذج الوكالة: حيث تقوم الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عمليات

التأمين، و استثمار الأقساط مقابل أجر معلوم¹⁰⁴

- نموذج المضاربة:



- نموذج المحتل:



104 - مذبني خيرة، شركات التأمين التقليدي مؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجريبية التطبيقية - سلامة للتأمينات -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، ص. 53.

3- نموذج المختلط : في هذا النموذج تستحق شركة نسبة معينة من الاشتراكات الأجر المعلوم

" مقابل إدارتها لأعمال التأمين + نسبة من عوائد الاستثمار و الاشتراكات بصفتها

مضارب " ¹⁰⁵

و أطلقت شركة سلامة الجزائر منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية و المعروفة باسم التكافل و التي تتمثل في :

- التأمين التكافلي و تراكم رأس المال : و يتضمن توفير و دفع رأس المال معدل وقت التقاعد .
- التأمين التكافلي و الرعاية الاجتماعية : في حالة وفاة أو العجز المطلق و النهائي للمؤمن عليه ، يسمح بالدفع الفوري مقطوع للمستفيدين المهنيين " الأزواج ، الأبناء ، الأمهات " في شكل تأمين على الحياة و هو سياسة جديدة منصفة لأرباب الأسر
- التأمين التكافلي و الانتماء: يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقترض في حالة وفاة المؤمن عليه و هو منصوص لموظفي القطاع العام و الخاص ¹⁰⁶
- فوائد منتجات التكافل : و هي منتجات مرنة تمكن الناس من القدرة على تشكيل معاش تقاعدي ، حماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع في وقت مبكر ، تحسين الوضع العائلي و تقديم ضمانات لاختيار العديد من الاحتياطات العصة التي تناسب ضمان الحماية
- و تمكن مرونة منتجات الشركة في الحقيقة أنها مصممة في ثلاث خيارات : الحد الأدنى ، المتوسط ، الأفضل لكل خيار يقدم ضمانات إضافية أو اعتماد على احتياطات العملاء ¹⁰⁷

¹⁰⁶ 1. بملولي فيصل و أ- خويلد عفاف ، المرجع سابق ، ص . 13 .

¹⁰⁷ 1. بملولي فيصل و أ- خويلد عفاف ، المرجع سابق ، ص. 13

الفصل الثاني: ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية

تعديات شركة سلامة للتأمينات :

بالنظر على واقع التأمين في الجزائر و تجربة شركة سلامة ، يمكن استقراء التحديات التالية :

1- قانون التأمين الحالي لا يسمح بتقديم خدمات و منتجات التأمين التكافلي بشكل صريح ،
مثلا هو الحال بالنسبة لماليزيا ، تركيا ، السعودية

2- يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة
50 % من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية¹⁰⁸

3- قامت شركة سلامة باستحداث رصيد خاص يشمل الفوائد التي تحصل عليها بغرض فصلها
عن الأرباح السنوية تحت هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها

4- قامت شركة سامة بإعداد قوانينها المالية في ذات النماذج المحاسبية التقليدية التي لا
تراعي أسس العمل التأميني التكافلي ، و لا تتوافق مع ما جاءت به معايير هيئة
المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين .

5- عدم دخول بنوك إسلامية إلى السوق الجزائرية مما لا يسمح لشركة سلامة باستثمار
اشتراكات التأمين فيها و تحقيق نسب نمو في القطاع ، حيث أن البنوك الإسلامية هي
المحرك رئيسي لقطاع التأمين التكافلي

6- انخفاض مستوى دخل الأفراد و ارتفاع نفقات المعيشة

7- النظرة السلبية للتأمين و اعتباره كضريبة ، نتيجة عدم توفر ثقافة التأمينية لدى أفراد
المجتمع الجزائري التي تنامت في ظل الاقتصاد الاشتراكي

8- قصور شركات التأمين في ممارسة دورها في نشر الوعي التأميني في المجتمع الجزائري ،
الأمر الذي يؤثر سلبا على حجم النشاط

¹⁰⁸ منفي خيرة ، المرجع السابق ، ص 48

9- ضعف و قصور مجالات الاستثمار و تباين السوق المالية

10- نقص الكفاءات البشرية المؤهلة و المدربة على الأساليب الحديثة و في مجال الرياضيات الاكتوارية حيث ما يلاحظ في الجزائر قلة الاهتمام بالتكوين الجامعي في مجال التأمين¹⁰⁹

¹⁰⁹ مزيدي خيرة ، المرجع السابق ، ص . 48.

الخاتمة

إن الدارس لواقع التأمين في الجزائر بصفة عامة وباحث في مجال التأمين بصفة خاصة وباحث في مجال التأمين التعاوني بصفة خاصة ، ووجد أن قطاع التأمين في الجزائر مازال بعيد عن مستوى المتوسط لبعض الدول المجاورة مثل تونس أو مصر أو بعض الدول الريفية في الاقتصاد مثل الكويت والسعودية وغيرها .

وعلى رغم من تأثير بالنظام الاشتراكي بعيد الاستقلال وعقب إصلاحات داخلية عقب سنة 1965 وبدأ من النظام العام وصولاً إلى النظام الاقتصادي وما تبعه ذلك من إرهابات للأزمة سنة 1986 بسبب ريعية الاقتصاد الوطني .

إلا أن الدولة ما زالت لم تستدرك الأمر بعد بالعمل على بدائل الحقيقية جالبة لرأس المال مثل تمويل الإسلامي وغيرها من البدائل المتاحة .

وعليه فإن العجز الذي يعانيه التأمين التعاوني في الجزائر وذلك بسبب عدة معوقات ذي دلالة خاصة وأخرى تعتبر سمة الأساسية في نشوء المعوقات وأخرى وهي كالتالي :

- تبعية النظام القانوني الجزائري لنظام اللاتيني الألماني - تبعية حرفية معيبة تبقى وصمة عار على المشرع الجزائري .

- عدم إيمان المشرع الجزائري أو الهيئات السيادية بطابع أخلاقي أو ديني في مجال المعاملات المالية وذلك بتحديد معاملات الإسلامية المالية في ظل ما يعرفه العالم من تحولات .

وهناك معوقات خاصة أو متخصصة ومنها فنية أو تقنية وغيرها معوقات التي منعت من انتشار التأمين التكافلي أو التعاوني في الجزائر .

ولنجاح صناعة التأمينية التعاونية أو التكافلية لابد من مرتكبات التالية :

1 - العمل على 'نشاء شركات إعادة تكافل قوية إذ أن المشروع يواجه عقبات أهمها :

- نظام التأمين التكافلي غير مطبق في الكثير من البلدان الإسلامية .

- اعتقاد كثير من الدول الإسلامية على نظام اقتصادي غير ربوي .

- عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في كثير من الدول الإسلامية ما يجعل قوانينها تتعارض مع

التأمين التكافلي .

الخاتمة

- طريقة توظيفها ر  س المال في شركات الت  مين التكافلي غير جذابة لرؤوس الأموال .
- 2- إيجاد صيغ ممارسة تمكن المساهمين من الحصول على أرباح مجزية.
- 3- العمل على رفع الوعي الت  ميني .
- 4- معالجة مشكلة شع الكوادر الفنية في الت  مين في الدول الإسلامية .
- 5- بناء منظمات لسوق الت  مين التكافلي وهذا بإنشاء :
 - هيئة رقابة شرعية عالمية .
 - تفعيل إتحاد شركات الت  مين الإسلامية .
 - 6- تطوير قوانين وتشريعات الت  مين في الدول الإسلامية .
 - 7- تقوية البيئة التحننية لصناعة الت  مين في الدول الإسلامية .
 - 8- العمل على الاستفادة من الآثار الإيجابية لاتفاقية التجارة العالمية ، والتي من أهمها :
 - تحرير الخدمات يسمع بالانتشار الواسع لشركات المحلية لتقديم تجربة الت  مين التكافلي .
 - تقوية وتطوير الجهاز الرقابي للخدمة .
 - خلق منافسة يمكن من خلالها تجويد الخدمة المقدمة للمواطنين .
 - 9- العمل على الاستفادة من تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة ، وانعكاس ذلك على الدعوات المتنامية لإصلاح النظام المالي العالمي ، وهو ما يصب في صالح الخدمات المالية الإسلامية بصفة عامة وخدمات الت  مين الإسلامي بصفة الخاصة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ- المصادر:

- القرآن الكريم.

ب- المراجع العامة :

- 1- أحمد بن إدريس القرافي ، الفروق ، طبعة عالم الكتاب - القاهرة (مصر) ، بدون سنة .
- 2- ابن خلدون ، المقدمة ، دار الجيل - بيروت (لبنان) ، الكتاب الأول ، سنة 1987 .
- 3- د. يوسف القرضاوي ، الحلال والحرام في الإسلام ، دار البحث للطباعة والنشر - قسنطينة ، الطبعة الحادية عشر ، سنة 1988 .
- 4- أ. محمد متولي الشعراوي ، أصول الدعوة ، المكتبة التوفيقية - مصر ، بدون طبعة ، بدون سنة .

ج- المراجع المتخصصة:

- 1- د. أحمد سالم ملحم ، التأمين الإسلامي ، الطبعة الأولى ، سنة 2002 ، دار الإعلام - الأردن .
- 2- د. أحمد سالم ملحم ، التأمين الإسلامي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع - الأردن ، الطبعة الأولى - 2012 .
- 3- د. أحمد شرف الدين ، أحكام التأمين في القانون و القضاء ، بدون ط ، الكويت ، 1983 .
- 4- د. أحمد سعيد شرف الدين ، عقود التأمين وعقود ضمان الاستثمار ، مطبعة حسان - القاهرة (مصر) ، سنة 1982 .
- 5- د. حسين حامد ، حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين ، دار الاعتصام - القاهرة (مصر) ، سنة 1986 .
- 6- أ. خالد بن محمد بن أحمد آل فندي ، ضمانات حقوق المؤمن له لدى شركات التأمين التعاوني (دراسة مقارنة) ، مكتبة الاقتصاد والقانون ، الطبعة الأولى ، 2012 .
- 7- د. عبد الستار أبو نحة ، أوفوا بالعقود ، بيت التمويل الكويتي ، سنة 1993 .
- 8- د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الثامن ، المجلد الثاني ، ط 3 ، منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت لبنان ، سنة 2000 .
- 9- د مصطفى الزرقا ، نظام التأمين - حقيقته و الرأي الشرعي فيه ، طبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان ، 1994 .

قائمة المراجع

- 10- د عبد الهادي السيد محمد تقوي الحكيم، عقد التأمين حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية - لبنان، طبعة جديدة، سنة 2010 .
- 11- د. رفيق يونس المصري ، التمويل الإسلامي ، دار القلم - دمشق "سوريا" ، الطبعة الأولى ، السنة 2012.
- 12- د. نعمات محمد مختار ، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي ، المكتب الجامعي الحديث - الإسكندرية (مصر) ، سنة 2005 .
- د- مذكرات و الرسائل :
- خيرى محمد ، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2010- 2011 .
- منبى خيرة ، شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية و التجريبية التطبيقية - سلامة للتأمينات - ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سعيدة .
- بن تركي سهام ومعمار نظيرة ، واقع التأمين في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية (تخصص نقود ومالية وبنوك) ، معهد العلوم الاقتصادية - جامعة يحيى فارس - المدية ، بدون سنة .
- هـ - المطبوعات :
- أ. مصباح علي ، محاضرات في قانون التأمين ، مطبوعة لفرع قانون العلاقات الدولية ، السنة الثانية ، جامعة التكوين المتواصل - قسنطينة ، سنة 2002 - 2003 .
- و - المداخلات :
- أمان بوزينة ، مداخلات في بعنوان شركات التأمين التكافلي " شركة سلامة " ، الملتقى الدولي السابع حول : الصناعة التأمينية - الواقع العملي و آفاق التطوير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، كلية العلوم الاقتصادية ، ديسمبر 2012 .
- د. الصديق محمد الأمين الضريب ، موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من التأمين ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي ، جامعة الأزهر ، سنة 2001 .
- أ. براحلية بدر الدين ، التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 09 / 13 بين التجاري والتعاوني ، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التطبيقية ، جامعة سطيف ، سنة 2011 .

قائمة المراجع

- أ. بهلولي فيكل و أ. خويلد عفاف ، التأمين التعاوني كبديل لتأمين التجاري في الجزائر ، مداخلة بملتقى الدولي السابع حول " الصناعات التأمينية واقع وآفاق ، جامعة حسينة بن بوعلي - الشلف ، الجزائر ، 2012 .
- د. حامد حسن محمد ، التأمين التعاوني "أحكام و ضوابط الشرعية" ، ورقة مقدمة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي "الدورة العشرين، الجزائر .
- أ. مولاي خليل ، التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والآفاق ، الملتقى الدولي حول " الإقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل " ، تحداية ، سنة 2010 .
- د . محمد سعدو الجرف ، التأمين التعاوني (الأحكام والضوابط الشرعية) ، ورقة مقدمة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، الدورة العشرين ، المنعقد بالجزائر .
- د. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، إدارة الضرر في التأمين التعاوني ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، رقم المجلة 23 ، العدد 02 ، 2010 .
- د ، ندى زهير الفيل ، التأمين التكافلي ... تأمين تعويضي أو الجزافي ، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني و العشرين بعنوان الجوانب القانونية للتأمين و للاتجاهات المعاصرة ، 13-14 ماي 2014 ، كلية القانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة .

الفهرس

4-2.....	المقدمة
33-5.....	الفصل الأول : التصور النظري والتطبيقي للتأمين التعاوني في التشريع
19-6.....	المبحث الأول : مفهوم التأمين التعاوني
13-7.....	المطلب الأول : تعريفه بالتأمين التعاوني
17-13.....	المطلب الثاني : خصائص التأمين التعاوني
19-18.....	المطلب الثالث : عناصر عقد التأمين التعاوني
32-20.....	المبحث الثاني : نشأته وتطوره في الجزائر
23-21.....	المطلب الأول : نشأة التأمين التعاوني
26-24.....	المطلب الثاني : تطور التأمين التعاوني في الجزائر
32-27.....	المطلب الثالث : تطبيقات التأمين التعاوني في التشريع الجزائري
71 -34.....	الفصل الثاني : ماهية التأمين التعاوني في الشريعة الإسلامية
54-35.....	المبحث الأول : مفهوم التأمين التعاوني المركب
50 -35.....	المطلب الأول : تعريفه وخصائص التأمين التعاوني المركب
52 -51.....	المطلب الثاني : أركان عقد التأمين التعاوني المركب
54 -53.....	المطلب الثاني : أنواع التأمين التعاوني المركب
71-55.....	المبحث الثاني : تطور التأمين التعاوني
60-55.....	المطلب الأول : نشأة التأمين التعاوني
65-60.....	المطلب الثاني : مبادئ التأمين التعاوني
71-66.....	المطلب الثالث : تطبيقات التأمين التعاوني في ظل الشريعة الإسلامية
73 -72	الخاتمة
76 - 74.....	قائمة المراجع
	الملاحق .

الملخص :

نتطرق في هذه الدراسة الموسومة بالتأمين التعاوني في التشريع والشريعة الإسلامية ، وكاننت النتيجة المستخلصة أن التأمين التعاوني هو البديل الوحيد لتأمين التجاري خاصة لما لاقاه هذا النوع من التأمين من رواج في العالم الإسلامي .
حيث أن التأمين التكافلي أو التبادلي يعتبر نظاما تأمينيا شرعيا محكما وفعالاً في منظومة الاقتصادية سواء على مستوى الداخلي أو العالمي .

Nous abordons dans cette   tude   tiquet  e assurance coop  rative dans la l  gislation et la loi islamique, et le r  sultat a appris que l'assurance coop  rative est la seule alternative    l'assurance commerciale pour qui arriva priv   ce type d'assurance de la vogue dans le monde musulman.

Comme l'assurance Takaful ou syst  me interactif qui a fortement consid  r   arbitre l  gitime actif dans le syst  me   conomique,    la fois sur le plan national ou mondial.

The summary

We address in this study tagged cooperative insurance in the legislation and Islamic law, and the result was learned that the cooperative insurance is the only alternative to commercial insurance to private befell this type of insurance from the vogue in .the Muslim world

As the Takaful insurance or interactive system that strongly considered legitimate arbitrator active in the economic system, both on the domestic or global level .